

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

جدول رقم (2) : يوضح مختلف التكرارات و الأوزان النسبية و الرتب التي حصلت عليها فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" في كل مصدر و على مستوى المصادر الثلاث مجتمعة:

ن ف ط بين مج ر ف4 م3	ن ف ط إلى مج ك ف4 م3	مج ك ف ط م3	ر ف ط بين مج ر ف ر1 (ند،مج،ق)	ر ف ط بين مج ر ف4 (ند،مج،ق)	ن ف ط (ند،مج،ق) إلى مج ك ف4 (ند،مج،ق)	ك ف ط (ند،مج،ق)	فئة مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية
4	14.95	195	2	4	5.41 %	44	الندوة الفكرية "الثقافة البيئية... الوعي الغائب"
			2	3	22.97 %	51	مجلة منبر البيئة
			2	2	37.17 %	100	قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

ف ط : فئة مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية .

ك : تكرارها .

ن : وزنها النسبي .

ر : رتبها .

مج ك ف4 (ند،مج،ق) : إجمالي تكرارات الفئات الأربع في كل مصدر على حدا :

ند : الندوة الفكرية "الثقافة البيئية" ، مج : مجلة "منبر البيئة" ، ق : قانون "حماية البيئة
في إطار التنمية المستدامة" .

مج ر ف4 (ند،مج،ق) : إجمالي رتب فئات التحليل الأربع في كل مصدر .

مج ر ف ر1 : إجمالي رتب الفئة الرئيسية الأولى في التحليل .

مج ك ف ط م3 : إجمالي تكرارات فئة "مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية" في
المصادر الثلاث (م3) .

مج ك ف4 م3 : إجمالي تكرارات فئات التحليل الأربع في المصادر الثلاث (م3) .

مج ر ف4 م3 : إجمالي رتب فئات التحليل الأربع في المصادر الثلاث .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكثر من المتوسط ، تدخل ضمن قائمة
الفئات السائدة في كل مصدر .

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

- تم الحصول على المتوسط الحسابي (س) لكل مصدر بتطبيق القاعدة :
مجموع تكرارات كل مصدر

$$\text{س} = \frac{\text{عدد فئات التحليل}}{\text{مجموع تكرارات كل مصدر}} \times 100 = \%$$

أي :
- المتوسط الحسابي للندوة الفكرية "الثقافة البيئية..": س ند = $\frac{813}{4} = 203.25$

$$\text{س ند} \% = \frac{100 \times 203.25}{813} = 25 \%$$

- المتوسط الحسابي لمجلة "منبر البيئة": س مج = $\frac{222}{4} = 55.5$
* س مج % = $\frac{100 \times 55.5}{222} = 25 \%$

- المتوسط الحسابي لقانون حماية البيئة : س ق = $\frac{269}{4} = 67.25$
* س ق % = $\frac{100 \times 67.25}{269} = 25 \%$

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار ونسبة مئوية أكبر من المتوسط العام تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في المصادر الثلاث .

- تم الحصول على المتوسط الحسابي لفئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" في المصادر الثلاث س ف ط م 3 بحساب :

- المتوسط الحسابي العام لفئات التحليل في المصادر الثلاث :
- س ف 4 م 3 = $\frac{1304}{4} = 326$

$$\text{س ف 1 م 3} \% = \frac{100 \times 326}{1304} = 25 \%$$

- المتوسط الحسابي لفئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" في المصادر الثلاث :

- س ف ط م 3 = $\frac{195}{3} = 65$

$$\text{س ف ط م 3} \% = \frac{100 \times 65}{326} = 19.93 \%$$

* كل فئة حصلت على تكرار و نسبة مئوية أكثر من المتوسط تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في المصادر الثلاث .

من خلال معطيات الجدول يبدو أن فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" قد احتلت المرتبة الثانية بالنسبة للمجموعة الرئيسية المنتمية إليها و ذلك في المصادر الثلاث وإن كانت نسبتها تختلف من مصدر لآخر ، حيث و في المصدر الأول الندوة الفكرية "الثقافة البيئية..الوعي الغائب" حققت هذه الفئة نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 5.412 % فقط ما جعلها تحتل المركز الرابع و الأخير بين الفئات الأربع المعتمدة في التحليل ، و جعل نسبتها أقل بكثير من المتوسط العام (25 %) و تكرارها أصغر بكثير من متوسط التكرار العام لهذه الفئة و الذي بلغ في هذا المصدر (203.25 تكرارا) ليكون بذلك من الفئات الغير سائدة في الندوة الفكرية .

كما يتضح من خلال الجدول (3) أن فئة"مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية" قد سجلت بين مجموع الفئات الأربع بمجلة "منبر البيئة" ما نسبته (22.37 %) من إجمالي فئات هذا المصدر محتلة بذلك المرتبة الثالثة بين الفئات الأربع و المرتبة الثانية دائما في مجموعتها الرئيسية المنتمية إليها و نسبته 137.5 أما عن موقع هذه الفئة بين إجمالي الفئات الأربع في هذا المصدر فيمكن أن نصفها في خانة دون المتوسط أيضا ، حيث لم تستطع أن تبلغ عتبة المتوسط الحسابي و نسبته المئوية و هما على التوالي : 55.5 تكرارا و 25 % وكسابقتها من الفئات الغير سائدة في هذا المصدر .

من جهة أخرى تظهر معطيات ذات الجدول أن هذه الفئة قد سجلت حضورا معتبرا حيث حققت ما نسبته 37.17 % من إجمالي الفئات الأربع بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة محتلة بذلك مركزا متقدما من فئات التحليل المعتمدة ، فجاءت في نفس المركز محتلة المرتبة الثانية سواء بين فئات التحليل الأربع لنفس المصدر أو على مستوى مجموعتها الرئيسية المنتمية إليها محققة في هذه الأخيرة ما نسبته 41.84 % .

هذه النتائج المحققة لهذه الفئة و في هذا المصدر أهلتها أن تكون من الفئات السائدة على مستوى هذا الأخير بتكرار بعيد عن المتوسط العام و الذي قدر ب 67.25 و نسبة مئوية 37.17 % فاقت نسبة المتوسط العام 25 % .

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن فئة "مسايرة الإعلام البيئي لقضايا البيئة الطبيعية" و كما هو واضح من خلال نتائج الجدول أنها لم تكن من الفئات السائدة على مستوى المصادر الثلاثة مجتمعة إذ احتلت المركز الرابع بين فئات التحليل و بأضعف نسبة قدرت ب 19.93 % ليكون حضورها دون المتوسط إذا ما قورن بمتوسط نسبة المئوية للمصادر الثلاث المقدر ب 25 % و بتكرار 195 أقل بكثير من المتوسط .

الفصل السادس :

عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

جدول رقم (3) : يوضح مختلف التكرارات و الأوزان النسبية و الرتب التي حصلت عليها فئة " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية" في كل مصدر و على مستوى المصادر الثلاث مجتمعة .

ر ف ب بين مج ر ف4 م3	ن ف ب إلى مج ك ف4 م3	مج ك ف ب م3	ر ف ب بين مج ر ف ر1 (ند،مج،ق)	ر ف ب بين مج ر ف4 (ند،مج،ق)	ن ف ب (ند،مج،ق) إلى مج ك ف4 (ند،مج،ق)	ك ف ب (ند،مج،ق)	مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية
1	44.32	578	1	1	43.54	354	الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" مجلة "منبر البيئة" قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"
			1	1	38.28	85	
			1	1	51.67	139	

ف ب : فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية" .

ك : تكرارها .

ن : وزنها النسبي .

ر : رتبها .

مج ك ف ب م3: إجمالي تكرارات فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة

البشرية" في المصادر الثلاث .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكبر من المتوسط تدخل ضمن الفئات

السائدة في كل مصدر .

- المتوسط الحسابي للندوة الفكرية : س ند = 203.25 ← س ند = 25 % .

- المتوسط الحسابي لمجلة منبر البيئة : س مج = 55.5 ← س مج = 25 % .

- المتوسط الحسابي لقانون "حماية البيئة": س ق = 67.25 ← س ق = 25 % .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكبر من المتوسط العام تدخل ضمن قائمة

الفئات السائدة في المصادر الثلاث .

- والمتوسط الحسابي العام لفئات التحليل في المصادر الثلاث : س ف4 م3 = 326 .

% س ف4 م3 = 25 % .

يمكن للملاحظ لهذا الجدول أن يسجل بسهولة قوة النسب المئوية و المراكز المتقدمة لهذه الفئة : فئة " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " ، حيث سجلت حضورا جد معتبرا بين مجموع الفئات المعتمدة في التحليل محققة ما نسبته (43.54 % ، 38.288 % ، 51.67 %) في كل من الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" ، مجلة "منبر البيئة" و قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" و (188.74 % ، 62.5 % ، 58.15 %) كنسب مسجلة لهذه الفئة على مستوى إجمالي فئة التحليل الرئيسية الأولى التي تنتمي إليها في المصادر الثلاثة المذكورة أعلاه و على الترتيب . هذه النسب المئوية التي سجلتها هذه الفئة و مراكز الصدارة التي إحتلتها على مستوى كل مصدر أهلتها لأن تكون من الفئات السائدة في كل من الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" و مجلة "منبر البيئة" و قانون "حماية البيئة.." محققة نسبا مئوية تتعدى المتوسط العام الذي بلغ 25 % و تكرر بعيد أيضا عن المتوسط العام الذي بلغ 203.26 تكرر في الندوة الفكرية ، 55.5 تكرر في مجلة "منبر البيئة" و 67.25 تكرر في قانون "حماية البيئة" .

هذا و قد سجلت ذات الفئة حضورا قويا حتى على مستوى فئات التحليل الأربع في المصادر الثلاثة مجتمعة محتلة المرتبة الأولى بتكرار (578) تعدى بكثير المتوسط ، و نسبة مئوية (44.32 %) فاقت نسبة المتوسط العام ، لتكون أيضا من الفئات السائدة على مستوى المصادر الثلاثة مجتمعة .

قبل الخوض في تفسير هذه النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل ارتأينا أن نعرض أو نذكر أولا بمفهوم مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية و التي تدل على المواكبة والتغطية الإعلامية للمواضيع المتعلقة بالبيئة بما في ذلك مشكلاتها و أساليب حمايتها . تدل هذه النتائج و كما هو واضح من خلال معطيات الجدول على الإهتمام الأكبر من قبل محرري المادة الإعلامية البيئية و في المصادر الثلاث بتناول قضايا البيئة البشرية ما يعكس إحتلالها المرتبة الأولى في مجموعتها الرئيسية المنتمية إليها و حتى بين الفئات الأربع المعتمدة في التحليل و في كل مصدر ، و لعلنا نفسر ذلك إنطلاقا من فكرة أن الخطر الذي يتهدد البشرية و البيئة بشكل عام هو من صنع الإنسان و بالتالي فإن مناقشة قضاياها و مشكلاتها موجهة إليه و مسؤولية حمايتها تلقى على عاتقه .

تجدد الإشارة إلى أنه و رغم الإهتمام الملفت لقضايا البيئة البشرية في المصادر الثلاث إلا أن هذا لا ينفي وجودها و الإهتمام بقضايا البيئة الطبيعية خاصة في مجلة "منبر البيئة" و قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" ، هذا الأخير الذي كان موجها أساسا لحمايتها و صون مواردها الطبيعية حفاظا عليها للأجيال القادمة و ردع مخربها .

إذا فأهمية تناول الإعلامي لقضايا البيئة الطبيعية من خلال الرسالة المطبوعة يكتسي أهمية تنطلق من فكرة أن العلاقة السليمة بين الإنسان و بيئته هي علاقة التفاعل التي تبدأ من خلال تعريف الجمهور بالبيئة الطبيعية التي يعيش فيها و فهمه و إحترامه لقوانينها و إنزائها والذي يسهم بشكل كبير في تجنب كوارث و مشكلات فيها و تحمل مسؤولية حمايتها من قبل الجميع في حال حدوثها .

و لعل استحوذ فئة مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية في المصدر الأول " الثقافة البيئية..الوعي الغائب" على نسبة ضئيلة جدا ، يمكن أن يبرر بكون هذه الندوة المنظمة من قبل رابطة الفكر والإبداع بولاية الوادي قد ضم مواضيع تناقش علاقة الإنسان بالبيئة ما تعكسه محاور هذه الندوة.

أي أنها أكثر ميلا في تناولها للبيئة البشرية متطلعة في ذلك إلى توعية المواطنين من خلال نشر ثقافة بيئية لحماية البيئة دون التركيز على البيئة الطبيعية أو مشكلاتها إلا من خلال موضوع " واقع البيئة في الصحراء " في محور " رؤى إقتصادية و إجتماعية للبيئة " و الذي يتضح من خلال عنوانه أنه من المواضيع المصنفة في خانة البيئة الطبيعية , و قد ضم مجموعة من الأفكار تعرض تفاصيل و مميزات البيئة الصحراوية عموما و ولاية الوادي على وجه الخصوص , و في هذا الصدد يقول الكاتب علي مناعي " الذهب الأبيض: ونقصد به الملح المتواجد في ولاية الوادي على مستوى شطوط مهمة كشط ملغيع ، شط مروان . الذهب الأزرق : ونقصد به ثروة الماء المتوفرة في الصحراء و خاصة ولاية الوادي الموصوفة بالولاية المريضة بكثرة الماء " . كذلك من خلال إشارات أو مضاميات تشير إلى البيئة الطبيعية ، فمثلا فقد أشار د. أحمد زغب في موضوع البيئة و الموروث الشعبي " إلى الارتباط الضروري بين البدو و البيئة الطبيعية ، إذ نلمح إشادة كبيرة بمظاهر البيئة الطبيعية من نبات و شجر وحيوانات و مجاري مائية و أمطار و ما يسبقها من برق و سحب و رعود ، و في معرض وصفه لنباتات البيئة الصحراوية يقول الكاتب " نجد عددا كبيرا من الشجر و النباتات على الرغم من البيئة الصحراوية الفقيرة أصلا فقد أحصينا في مدونة

قصيرة خمسة و عشرين نوعا من النباتات و الأعشاب ، عضيد ، لسلس و عرفج بدان، لرقية اللص، الحارة، الشيح ... إلخ . بالإضافة إلى أنواع الشجر كالنحل و السرو و الصفصاف و الصنوبر .

اختلاف النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل بين المصادر الثلاث حول فئتي "مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية" و إن كانت هذه الأخيرة قد احتلت المراتب الأولى -وكما ذكرنا سابقا - ينعكس أيضا على أسلوب معالجة قضايا البيئة و الذي كان يختلف من موضوع إلى آخر و من مصدر لآخر فبينما تركزت بعض المواضيع على طرح قضايا البيئة بتعمق و أسلوب علمي توقفت التغطية لبقية المواضيع على الأحداث أو التطورات المثيرة ويمكن تقييم المواضيع البيئية عامة إلى :

مشكلات بيئية : كموضوع الاحتباس الحراري و الذي كان ملف العدد في مجلة "منبر البيئة" و الذي تعرض إلى شرح هذه الظاهرة ، و كذا موضوع التلوث البيئي في ذات المصدر .

مواضيع علمية : كموضوع حقائق علمية في القرآن الكريم و الذي تناول فيه الكاتب و بشرح علمي مفصل حقيقة خلق الماء و النبات مدعما تفسيراته بآيات من القرآن الكريم ، في مجلة "منبر البيئة" .

مستجدات : من المستجدات التي غطتها المجلة دائما ، إختراع المدينة الإسلامية الايكولوجية من قبل الدكتور " لوط بوناظيرو " الذي تحدث عن مواصفات هذه المدينة و مقاومتها للكوارث الطبيعية .

مواضيع بيئية مختلفة : كالتي جاءت في ندوة "الثقافة البيئية" الذي ضم مواضيع مختلفة نذكر منها على سبيل المثال : " البيئة و الموروث الشعبي" في محور "الثقافة البيئية" ، " السياحة البيئية" في ظل التنمية المستدامة في محور "السياحة البيئية" ، " إستراتيجية حماية البيئة" في محور "حماية البيئة" .

و في مجلة " منبر البيئة " نذكر منها موضوع " واقع البيئة في ولاية أم البواقي " ، أصداء جمعية - حماية البيئة - الجمعية المشرفة على المجلة - أما في قانون "حماية البيئة" نذكر ما جاء في باب أدوات تسيير البيئة ، الذي ضم ستة فصول منها الإعلام البيئي ، تخطيط الأنشطة البيئية ، و ما جاء في باب مقتضيات الحماية البيئية و الذي يندرج

تحتته هو الآخر ستة فصول منها مقتضيات حماية التنوع البيولوجي ، حماية الإطار المعيشي .

من الملاحظ أن هناك إهتمام واضح بشؤون البيئة في المصادر الثلاث بعد أن خصصت جميعها للحديث عن " مواضيع بيئية " ، إذا ما يسجل أن الإهتمام بشؤون البيئة موجود و قد يكون ذلك إنعكاسا لإهتمام عالمي و تزايد المواضيع البيئية التي توزعها وكالات الأنباء و تقاوم المشكلات البيئية بشكل ملفت للنظر و الإهتمام و الكتابة عنها ، كما أنه إمتداد أيضا لإنشاء وزارة البيئة و هيئات بيئية حكومية و تكاثر الجمعيات البيئية على غرار باقي الدول العربية ، غير أن السؤال يبقى محتوى هذه المواضيع و المقالات و التشريعات و من يكتبها ، فبالحديث عن مجلة منبر البيئة بإعتبارها من المصادر المعنية بالدراسة ، فإن معظم المواضيع العلمية المتخصصة التي تصدت لها كانت مأخوذة عن مقالات مصدرها الشبكة العنكبوتية " الانترنت " كما هو واضح من خلال فهرسة هذه المواضيع في المجلة و حديثنا مع أحد المشرفين عليها ، هذا الإعتقاد كان في أغلب الأحيان من دون الرجوع إلى مصادر متعددة لإستقصاء وجهات نظر ومعلومات متنوعة و من ثم صياغتها في مقال ملائم ، ما يدل على إفتقار محررين علميين في هذه المجلة .

أما عن التحقيقات المحلية حول شؤون البيئة ، إقتصرت في هذه المجلة حول " واقع البيئة في ولاية أم البواقي " من خلال حوار أجرته المجلة مع والي الولاية و الذي تركز حول سياسة الدولة المنتهجة لحماية البيئة في هذه الولاية من خلال عدة مشاريع في مجال التنمية الفلاحية و الثروة المائية من خلال إنجاز السدود عبر الولاية لتلبية حاجياتها من المياه الصالحة للشرب، للصناعة و للزراعة و طريقة توزيعها ، الحد من مشكلة النفايات و الإستثمار السياحي ، أما الحديث عن المشكلات البيئية المحلية فقد خص في هذه الحوار حول تعليق والي الولاية حول مشكلة تضخم المد العمراني و الذي ضم أربعة نقاط هي : زحف الإسمنت على الثروة الغابية ، و تحويل المساحات الخضراء إلى قطع أرضية للبناء ، و عدم إهتمام المواطنين بسكناتهم وطلاتها بالإضافة إلى ظاهرة إنتشار بيوت الصفيح . و في حديثه عن هذا الموضوع صرح سيادة الوالي أن الدولة وضعت برنامجا للقضاء على البيوت الهشة و استبدالها بسكنات تليق بالمواطن الجزائري .

الحديث عن هذا الموضوع : " تضخم المد العمراني في ولاية أم البواقي " و الذي يعتبر كمسألة بيئية هامة كغيره من المسائل و المشكلات البيئية المحلية التي لم تتعرض لها

المجلة كإستتزاز للموارد الطبيعية و تلوث المياه و غيرها من القضايا البيئية التي كانت تستدعي إهتماما أكبر من قبل المحررين دون الإكتفاء بالنشر عن موضوع كتضخم المد العمراني بتعليق من خلال حوار و إن كان مهما يصف الواقع من خلال سياسة الدول المنتهجة في هذا المجال والذي يعد مؤشرا إيجابيا إلا أنه لم يتعرض لهذه المشكلة المحلية بتعليق علمي أو مناقشة وتحليل للعوامل الإجتماعية و الإقتصادية التي أدت إلى ظهورها و تفاقمها لخلق نقاش واع داخل المجتمع المحلي وصولا لفهم الظاهرة للحد من أخطارها ، إنطلاقا من فكرة أساسية تتمثل في أن الإعلام المطبوع يتجاوز نقل الخبر إلى التعليق و التحليل و الإستقصاء .

نفس الملاحظة تسجل في مداخلة بعنوان " التنمية المستدامة في الجزائر " في ندوة "الثقافة البيئية.. الوعي الغائب" و إن كان الموضوع و المصدر يختلفان ، فقد وقف الكاتب في حديثه عن الموضوع إلى مجموعة من النقاط هي تعريف التنمية المستدامة و أبعادها الإجتماعية و الإقتصادية و التكنولوجية ، و في فصل بعنوان " التنمية المستدامة في الجزائر " إكتفى الكاتب بعرض مشكلات البيئة في الجزائر على شكل نقاط مختصرة مثلا مشكلة التصحر ، مشكلة التوسع العمراني ليختتم الموضوع بفقرة حول الرسوم البيئية في النظام البيئي الجزائري و الذي لم نلمس من خلاله أي إشارة عن واقع التنمية المستدامة .

إذا هذه التغطية المقتصرة على نقل خبر أو إشارات بسيطة عن هكذا مواضيع بيئية مهمة وملحة في طرحها و التي لا تلمس الموضوع و تعالجه بشكل جدي من شأنها أن تترك الجماهير دون خلق معرفة بيئية و وعي بيئي يؤدي إلى تجنب حدوث هذه المشكلات البيئية أوالمشاركة في حلها مستقبلا و الحد من آثارها إن وقعت (1) ، كونها لا ترقى إلى حجم الأخطار و الأبعاد التي تشكلها بالمقابل فإنه و في موضوع تم طرحه كمدخلة في ندوة "الثقافة البيئية.. بعنوان " التلوث اللساني و دلالاته الإجتماعية " ، فقد وفق الكاتب إلى حد كبير في تغطية الموضوع بأسلوب مبسط يعتمد على تقديم المعلومة العلمية الموثوقة المعززة بتفسير وتحليل الظاهرة ، و قد تمحورت نقاط المداخلة حول علاقة الإنسان بالجدار ليتطرق الكاتب إلى نوع الكتابات الجدارية و من ثم التحليل اللساني و الإجتماعي لها محاولا في الوقت ذاته ربط هذا التحليل بالواقع المحلي و ذلك بقراءة في الكتابات الجدارية بالوادي ،

(1) نور عصام ، مرجع سابق ، ص 178 .

في مثل قول الكاتب في هذا الصدد : " تتميز الرسالة المكتوبة على الجدران بأنها من حيث المضمون جريئة الخطاب إذ تتمحور غالبا حول إنتهاك الطابوهات المحرمة في تلك البيئة الإجتماعية (أنظر الصورة 1 ، 2 ، 3 ، 4) ، في إشارة لصور ملتقطة لبعض الكتابات الجدارية لتقريب المعنى من الجمهور ليختتم في الأخير مداخلته بإقتراح طرق عملية لمعالجة الظاهرة ، إذ يقول الكاتب في طريقة المعالجة بالتوجيه : " أن نوجه الشباب إلى تحويل الكتابة على الجدران إلى فن ، ولم لا يكون ذلك في مناسبات تخصصهم حيث يبنى جدار في موضع ما داخل فضاء جوارى ، ويمنحون كل الوسائل للكتابة عليه للتعبير عن أنفسهم بحرية و في ذات الوقت بمستوى رمزي و فني و يتم ذلك بإشراف متخصصين في الفنون التشكيلية.

هكذا تغطية إعلامية للمواضيع البيئية الطبيعية أو البشرية من شأنها أن تخرج الموضوع من كونه يحمل معلومات عامة نظرية مجردة إلى دائرة محاكاة الواقع خاصة المحلي القريب من الجمهور و محيطه المعيشي الذي يترك إنطبعا عند القارئ محققا الغاية و الهدف من نشر الرسالة الإعلامية و هو التغلب على المشكلة و الحد من أضرارها وتحقيق حماية فعلية للبيئة .

من ناحية أخرى فإن ما يلاحظ أن التغطية الإعلامية لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية في المناطق الريفية تكاد تكون منعدمة ، إذ أن وجود تغطية إعلامية قد اقتصر على قضايا البيئة الطبيعية و البشرية التي تقع في المناطق الحضرية على الرغم من أهمية المناطق الريفية خاصة بالنسبة للجزائر كدولة نامية ، إذ تمثل هذه المناطق و نظرا لما تتميز به من مؤهلات طبيعية وخامات بشرية من شأنها أن تكون ركيزة أساسية لدعم وتيرة التنمية و دفع عجلتها بما يخدم ويحافظ على البيئة الطبيعية و البشرية على حد سواء تكريسا لمفهوم التنمية المستدامة بإعتبارها مرتكزا يجب الإتكال عليه في سعي الإنسان نحو مواءمة نشاطاته البشرية مع البيئة الطبيعية .

و في هذا الصدد فقد أوضحت الدراسات ، و كما ذكرنا سابقا في الجانب النظري أن الإعلام في الدول النامية قد أخفق إخفاقا كبيرا في نشر الوعي في المناطق الريفية لعدة أسباب ترجعها هذه الدراسات إلى ضعف البرامج الإعلامية البيئية و سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام عامة بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الأمية في هذه المناطق ما يصعب على الإعلام المطبوع القيام بدوره (1) .

(1) نور عصام ، مرجع سابق ، ص 178 .

و الحديث عن المعالجة الإعلامية في مجلة "منبر البيئة" كوسيلة إعلامية مكتوبة متخصصة في مجال البيئة و قضاياها بالإضافة إلى ما سبق ذكره نجد أن التصدي لقضايا البيئة الطبيعية والبشرية تميز في معظم الحالات بالغموض ، فالمعالجات تكون إما عامة جدا تتغشاها ضبابية إنشائية أو محدودة في إطار ضيق⁽¹⁾ كالاكتفاء بتعليق حول مشكلة مهمة محليا " تضخم المد العمراني " دون تحليل دقيق لأبعادها أو مثلا قصر النشاطات في مجال حماية البيئة بحملات النظافة و التشجير .

فالتعميم يتصدى لموضوع البيئة على نحو شاعري واصفا الجبال و الماء و الهواء كأنها هدف في حد ذاته بمعزل عن الإنسان و هو ما ينطبق أيضا على موضوع في ندوة "الثقافة البيئية" عند حديث الكاتب عن واقع البيئة الصحراوية واصفا ولاية الوادي بما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية بمعزل عن الإنسان .

و **التخصيص** الذي يحصر الموضوع في مشكلة محدودة كتنامي البناء العشوائي الذي إعتبره كاتب المقال في مجلة " منبر البيئة " حول موضوع المساحات الخضراء في الجزائر . واعتبره كأنه مؤشر حول واقع البيئة الحضرية في الجزائر ، كأن مشاكل البيئة جميعا تحل ، إذ قضي على هذه البناءات .

فالماء و الهواء و القضاء على البناءات العشوائية كلها عناصر مهمة لكن موضوع البيئة يبقى أكثر شمولاً .

بقي أن نشير إلى نقطة مهمة تخص توزيع مجلة " منبر البيئة " الصادرة عن جمعية حماية البيئة ببلدية عين فكرون التي تتميز بتوزيعها المحدود جدا إن لم نقل أنه يقتصر على المكاتب الممثلة لوزارة البيئة و تهيئة الإقليم بالولاية ، كما أنها لا تتجاوز العديدين منذ العدد الأول من صدورها في 2007، و يبدو أن وتيرة صدورها ترتبط بقدرتها على تأمين الرعاية ، لأنها لم تتحول بعد إلى مطبوعة رائجة بين الجمهور و توزيعها كما قلنا محدود جدا مما قد يؤثر على قوة تأثيرها و تحقيقها لهدفها في مجال حماية البيئة .

من جهة أخرى فقد تميزت المواضيع البيئية المختارة في الندوة المنظمة حول الثقافة البيئية من قبل رابطة الفكر و الإبداع و التي ضمت ثمانية محاور تمثلت في الإنسان و البيئة ، البيئة في الإسلام ، الثقافة البيئية ، السياحة البيئية ، رؤية إقتصادية و إجتماعية للبيئة ، حماية البيئة و أخيرا التربية البيئية وكل واحد من هذه المحاور ضم مجموعة من المواضيع التي لها علاقة بالعنوان الرئيسي لكل محور

(1) خنفر عايد راضي ، الإعلام و البيئة ، نقلا عن: shabablak.com، بتاريخ: 2005/05/6. 15:30

، أي أنها- المواضيع- قد إستطاعت ومن خلال هذه العناوين المنتقاة أن تشكل و إلى حد كبير تساندا وظيفيا فيما بينها يصل إلى تغطية الموضوع الرئيسي من عدة أبعاد ، و إن كنا قد سجلنا طغيان الأفكار ذات العلاقة بالبيئة البشرية و كما هو واضح من خلال المعنى الأولي للمحاور أو حتى من خلال نتائج التحليل المعبرة عن المضمون والموضحة من خلال الجدول (3) و (4).

و عن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية ، فقد تميزت و من خلال المداخلات عموما بأسلوبها العلمي و ذلك إنعكاس واضح لكون أغلبية المشاركين في هذه الندوة هم أساتذة مختصين قدموا من عدة جامعات وطنية بالإضافة إلى أساتذة المركز الجامعي بالوادي و مهتمين بالبيئة ،من جهة أخرى يلاحظ ذلك من خلال الإطلاع على محاضرات الندوة رجوع أغلب محرريها إلى مصادر متعددة من قواميس و كتب و مواقع أنترنت و الذي توج بمعلومات متعددة و متنوعة حول الموضوع المثار أو المدروس ، و هو أمر إيجابي يحسب لهذه المداخلات أو المواد الإعلامية .

لكن من ناحية أخرى ما ينبغي أن يأخذ أيضا بعين الإعتبار أن هذه المادة الإعلامية هي بالأساس موجهة لكافة شرائح المجتمع بدءا من الجماهير الحاضرة إلى القراء ممن توفرت لهم هذه المادة فإن كان الهدف هو تحقيق ثقافة بيئية كما هو واضح من خلال العنوان الذي تحمله الندوة " الثقافة البيئية " أو المحاور التي عالجتها و التي تهدف بالأساس إلى تطوير الوعي البيئي و خلق المعرفة الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي و دائم و الذي يكون بمثابة شرط أساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة لأجل ذلك فإن إستعمال الأسلوب المعقد و الذي قد يفهمه أحيانا فقط أصحاب الإختصاص و لا يفهمه ذو الثقافة المحدودة من الجمهور العادي من شأنه أن يشتت إنتباه القارئ أو قد يلغي إهتمامه بالموضوع كونه مبهم بالنسبة إليه ، و مثالنا على ذلك ما جاء في مداخلة بعنوان " البيئة والمذهب الصوفي " إذ يقول الكاتب في حديثه عن الموضوع : " ... من هنا نرى المذهب الصوفي كيف يشكل كونه خلال جوهر التوحيد و التكرار المتواصل باللسان و القلب الذكر أي البقاء في الحضرة ، و لعل ما يلفت الإنتباه عند أهل العرفان هو ثنائيات الحال سير و سفر المرید في سبيل السلام و الحق قبض و بسط و محو و إثبات قرب و بعد صحو و سكر و غيبة و حضور و هذا يدل على شكل البيئة التي يسعى العارف أن يلج فيها بمنطق الطير " .

في المقابل فإن تبسيط المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة بأسلوب سلس يفهمه العام و الخاص من جمهور القراء لا يعني خروج الرسالة الإعلامية عن قواعدها أو التقليل من شأنها ، فهناك عدة محاضرات تناولت مسائل بيئية مهمة بشرح مبسط لعدد من المصطلحات التي قد تكون مبهمة للعديد من القراء، فمثلا في محاضرة بعنوان " التلوث اللساني و دلالاته الإجتماعية " وفق الكاتب في توصيل المعلومة بطريقة علمية و مبسطة في آن واحد إذ تعرض و على سبيل المثال إلى عناصر التواصل الست للخطابات الجدارية :

المرسل ، المرسل إليه ، الرسالة ، الشيفرة ، القناة ، السياق .

كما تعرض إلى طرق معالجة هذه الظاهرة عن طريق تنمية طرائق التعبير الجمالي ، المعالجة بالتوجيه إلخ بشيء من التوضيح المبسط ، في هذا السياق يقول الكاتب في شرحه لطرائق التعبير الجمالي : " إن تلك الكتابات التي تعبر عن مكبوتات الشباب يمكن أن تحول إلى أعمال أدبية من قصة و خاطرة و شعر و لوحات تشكيلية إذا إستطعنا أن نمكنهم من التعبير عن أنفسهم بشكل جميل ، و حتى الجدران أنفسهم يمكن أن تظل مجالا لتعبيرهم و لكن بطرق أكثر جمالية و رمزية لا تفقدهم خصوصيتهم و تجسيد مشاكلهم و أحلامهم كما لا تجعلهم في صدام مع المجتمع .

و نفس الأمر يحسب لموضوع " الآليات الإقتصادية لحماية البيئة " ، أين تعرض الكاتب لإحدى هذه الآليات الإقتصادية و هي الضرائب و الغرامات بأسلوب سلس غير معقد و ذلك في شرحه لمختلف المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع و التي قد يصعب فهمها على غير المختصين أو من لا يملك ثقافة إقتصادية ، كعنصر الجباية البيئية الذي تعرض فيه الكاتب إلى شرح أنواع الجباية البيئية : الضرائب البيئية ، الأتاوى البيئية ، الرسوم البيئية معرفا هذه الأخيرة بقوله " هي إقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة و تقتطع مرة في السنة مثل الضريبة على النشاطات الملوثة "

إذا فالرسالة الإعلامية المطبوعة الموجهة لمعالجة موضوع بيئي ما لا بد أن تهتم بطريقة تقديم المعلومة للمتلقي ، إذ يجب أن تكون بشكل سلس غير معقد مع تجنب المصطلحات العلمية المعقدة كلما أمكن ذلك ، مع ضرورة أن تكون هذه المعلومة معدة بشكل علمي بحيث تكون ممتعة و جاذبة لإنتباه المتلقي على إعتبار أن جميع شرائح المجتمع من المواطن البسيط إلى متخذ القرار مهمة إذا كانت الغاية هي خلق ثقافة بيئية و تحقيق توعية بيئية وصولا إلى حماية حقيقية للبيئة الطبيعية و البشرية .⁽¹⁾

(1) صعب نجيب ، مرجع سابق ، ص .

قبل الخوض في تحليل المعالجة القانونية الإعلامية لقانون رقم 3-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و الذي اعتبر من مصادر التحليل في هذه الدراسة ، إرتأينا أن نعرض أولاً على مفهوم القانون البيئي إذ يرتبط هذا الفرع من القانون بالبيئة التي تشمل الإنسان والعوامل الطبيعية المحيطة بدء من ماء و هواء و كائنات حية و جمادات ، هذا فضلاً عن الظروف الناشئة عن تفاعل الإنسان مع هذه العوامل و ما يرتبط بذلك من عوامل ثقافية واجتماعية ، و بهذا الوصف العام للبيئة فإن القانون البيئي قد عرف على أنه نظام القانون لحماية البيئة و تنميتها و ردع مخربها (1) .

إنّ فالمعالجة الإعلامية للتشريعات التي عنيت بالبيئة في الجزائر من خلال قانون رقم 3-10 قد تناولت عناصر تكوينات البيئة بطريقة مباشرة كحماية الهواء و الجو ، حماية التنوع البيولوجي من المهددات البيئية ، هذا بالإضافة إلى عناصر حماية الأرض و مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية بالإضافة إلى مجموعة من التشريعات التي لها صلة بشكل أو بآخر بالبيئة وموضوعاتها .

هذا و قد تضمنت أغلب القوانين المرتبطة بالبيئة قواعد علمية و عامة مثل مقتضيات حماية المياه المادة 49 (*) و مقتضيات حماية الأرض المادة 59 (***) حماية التنوع البيولوجي المادة 42 (***) و التي لا تكون قابلة للتطبيق إلا بعد ثبات القواعد التقنية الخاصة بها و التي تحتاج إلى أجهزة أو هيئات ذات طابع علمي و فني تسهر على وضع هذه القواعد (2) .

(1) القوانين البيئية عقبات و صعوبات ، نقلا عن : www.greenline.com , بتاريخ 2008/08/5 . 11:15

(*) تكون المياه السطحية و الجوفية و مجاري المياه و البحيرات و البرك و المياه الساحلية ، و كذلك مجموع الأوساط المائية محل جرد مع بيان درجة تلوثها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية أم البواقي، قانون يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، في 2003/7/19 ص 28)

(**) تكون الأرض و باطن الأرض و الثروات التي تحتوي عليها بصفاتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة لطابعها ، و يجب أن يكون استعمالها لأغراض تجعل منها غير قابلة للاسترداد محدودا. (نفس المرجع، ص 31)

(***) يحق لكل شخص حياة حيوان شريطة مراعاته لحقوق الغير و مستلزمات إطار المعيشة و الصحة و الأمن و النظافة و دون المساس بحياة هذا الحيوان . (نفس المرجع، ص 26)

(2) يحي وناس ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2007 ، ص 174 .

لكن ما يلاحظ أنه و بالرغم من وجود تشريعات قانونية تنظم العلاقة بين الإنسان و بيئته ، إلا أننا نشهد إزدياد حدة المشاكل البيئية في الجزائر ، فمن مظاهر الخلل البيئي الأكثر وضوحا و عمقا في الجزائر إختفاء الغطاء النباتي و زيادة الرقعة المتصحرة ، و تدهور خصائص التربة و تملحها و هشاشتها بالإضافة إلى تلوث الهواء و مياه الشرب و غيرها من المشكلات التي كنا قد تحدثنا عنها بشرح مفصل في الشق النظري ، الأمر الذي يقودنا إلى نتيجة مفادها أن المعالجة التشريعية تميزت بالسطحية و الانفصال و عدم التكامل بين عناصر البيئة ، إذ أن حماية البيئة بمفهومها الشمولي الحديث لا تتماشى مع الطريقة التقليدية التي تخص مختلف العناصر الطبيعية بمراكز قانونية منفصلة ودون أن تعاملها كنظم إيكولوجية متجانسة كما هو الحال في هذا القانون .

لذلك استدعى الأمر البحث عن مدى وجود معالجة قانونية جديدة وفعالة للعلاقات الإيكولوجية لضمان استمرارية بقاء العناصر الطبيعية انطلاقا من الأهمية التي يكتسبها التشريع البيئي في مجال حماية البيئة والمحافظة على مواردها من شتى أنواع الهدر والإستنزاف البشري لها وخاصة في البلدان النامية، ذلك أن مواجهة المشاكل المرتبطة بحماية البيئة في الدول المتقدمة يطرح بصفة أساسية من وجهة نظر اقتصادية ، فينصب على الجانب التقني ، أما بالنسبة للدول المتخلفة فان المشكلة تطرح في الوهلة الأولى على مستوى الآليات القانونية التي تسمح بمواجهة الظاهرة في أشكالها المتشعبة. فالوسيلة القانونية هي الوسيلة الأولى التي يجب إعدادها في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة دون إغفال أهمية التوعية و الإعلام البيئي كعناصر فعالة تحد من المشكلات البيئية في المجتمع . وفي هذا المجال يلاحظ أن جل الدول ومنها الجزائر تعاني من نقص بين فيما يخص إيجاد الوسائل القانونية المناسبة لمواجهة المخاطر التي تهدد استقرار المكونات الأساسية للبيئة.

إن وجود العديد من الميكانيزمات الدولية لا يحول دون إيجاد تشريعات وطنية تتناسب والواقع المحلي وخصوصياته خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة ممارسات محلية أو حماية مظاهر فيزيقية خاصة بالرقعة الجغرافية التي يقع عليها إقليم الدولة أو حماية أصناف معينة من النباتات أو الحيوانات التي تتفرد بحيازتها الدولة الراغبة في تكريس الحماية. لذا يمكن القول بأنه مهما كانت سعة الإتفاقيات الدولية وشموليتها فإنها تبقى دائما عاجزة عن الإلمام بالخصوصيات الوطنية، ومن هنا تبدو الأهمية التي يكتسبها العمل التشريعي

الوطني في مجال حماية البيئة ومواجهة مظاهرها المتباينة.. وأمام هذه الظاهرة سارعت الدول إلى تطوير وسائل الحماية القانونية بحيث أوجدت نصوصا قانونية جديرة بحماية البيئة وفقا لما تتطلبه , يسهر على ضمان تطبيقها إما القضاء الإداري أو القضاء العادي المدني منه أو الجزائي , وتدرجيا تطورت مسألة حماية البيئة من مسألة تخص الدولة إلى مسألة تهم المجتمع لتصبح في آخر المطاف ترتبط بحقوق الإنسان⁽¹⁾.

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن معظم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في هذا الكتاب لم توجه مباشرة إلى البيئة بشكل متخصص , بل تتناول بعض جوانب من البيئة وفق تصور ضيق لأنواع و طبيعة المؤثرات على البيئة و حدود تأثيرها , أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة غائبة عن أذهان المشرعين فيترك النص القانوني للإجتهد و يخرج به عن مقاصده , إذ أنه من المعروف عن تطبيق النصوص الجزائية لا بد و أن تستند إلى نص قانوني واضح عملا بالمبدأ القانوني الثابت القائل " لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص في القانون " ⁽²⁾.

و على الرغم من التغير الجذري الذي أحدثته القواعد التقنية في أساليب التدخل الوقائي لحماية البيئة إلا أنها لا زالت تعترضها بعض الصعوبات المتعلقة بيقينية الحقيقة العلمية ذاتها و بالانعكاسات الإجتماعية و الإقتصادية لتطبيق هذه المعايير الوقائية و الإستثناءات التشريعية أو الإدارية للتوصل من تطبيق هذه القواعد ⁽³⁾.

و يضاف إلى ما تقدم أن هناك بعض الجوانب الهامة المتعلقة بالبيئة التي لم تتناولها النصوص المعمول بها حاليا من خلال هذا القانون مما يعني وجود فراغ تشريعي في المعالجة القانونية والسند القانوني الملزم لتأمين حماية البيئة و إدارتها , لأجل كل ذلك فقد إستدعت الحاجة الناتجة عن التطور التقني المتسارع الإيقاع إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالبيئة والدعوة إلى إجراء مزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية خاصة في بعض الجوانب كالتى ترتبط بالبيئة الزراعية مثلا و التي لها علاقة مباشرة بإحتياجات الإنسان و مأكله و ملبسه , كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعو الضرورة إلى صيانتها و الحفاظ عليها و تنميتها بشكل مستدام ⁽⁴⁾ ,

(1) طاشور عبد الحميد , مرجع سابق , ص 53,52.

(2) القوانين البيئية عقبات و صعوبات , نقلا عن : www.greenline.com , بتاريخ 2008/08/5 . 11:15

(3) يحي وناس , مرجع سابق , ص 4 , 5 .

(4) القوانين البيئية عقبات و صعوبات , نقلا عن : www.greenline.com , بتاريخ 2008/08/5 . 11:15

و في هذا الصدد فقد أشارت الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة في أول تقرير لها " حفظ الطبيعة ، تقييم و آفاق " أنه يجب إعتداد سياسة للمحافظة على التراث الطبيعي كالمساحات الغابية و السهوب و الصحراء ، و أبرزت التدهور الذي تعاني منه هذه الأوساط الطبيعية في الجزائر من جراء تطور الطرقات و الهياكل القاعدية و التعمير و الحرائق و القضاء على المساحات الغابية و إهمال الأراضي وانتشار الزراعة في مناطق الأنظمة البيئية الهشة و انجراف التربة و الرعي المركز والجفاف، و بالتالي فإن الإنشغالات البيئية و حماية الطبيعة لم تصبح مهمة سهلة حتى بعد إصدار القوانين المتعلقة بحماية البيئة كقانون رقم 3-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (1) .

هذا و يرجع أسباب قصور بعض التشريعات البيئية إلى عدم مرونة هذه التشريعات المعمول بها بالشكل الذي يلاءم التطور السريع في الجوانب الحياتية المختلفة و التي أدت إلى إحداث تأثيرات واسعة و متنوعة على الأنشطة البيئية ، مما يقتضي إيجاد معالجات قانونية ملائمة ، بالإضافة إلى إزدواجية النصوص المتعلقة بالبيئة ، و ما ينشأ عن ذلك من عدم الوضوح في إعتداد النص الواجب التطبيق بالإضافة إلى عدم تناول النصوص لكثير من المستجدات الهامة المتصلة بالبيئة (2) .

من جهة أخرى فلو رجعنا للقوانين المتعلقة بحماية البيئة لوجدنا بعض النصوص التشريعية صعبة التنفيذ و صعبة الإقناع من المطلق عليها ، كونها بعيدة عن المنطق - إن صح التعبير - فبعضها يصل إلى معاقبة الشخص حتى داخل منزله أو في الصحراء و البراري الشاسعة ، كمثال على ذلك ما تنص عليه المادة 81 من نفس القانون ، على أنه يعاقب بالحبس من 10 أيام إلى 3 أشهر و بغرامة من خمسة آلاف دينار إلى خمسين ألف دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من تخلى دون ضرورة أو أساء معاملة حيوان داجن أو أليف ، أو محبوس في العفن أو الخفاء ، أو عرضه لفعل قاس ، و في حالة العود تضاعف العقوبة " فهل من الممكن تطبيق هذا القانون ؟ طبعا لا يمكن و بالتالي لا بد من العمل بإستراتيجيات موازية للقوانين و تعمل على تطبيقها و صيانتها حتى تكون أكثر مخاطبة لعقل الجمهور القارئ والمطلع على القانون فيأتي الإعلام و التربية بأشكالها المختلفة في مقدمة هذه الإستراتيجيات بهدف تثقيف و خلق وعي بيئي لتغيير السلوك السلبي بالإيجابي لدى الجمهور و تقريب القانون للمواطن و تسهيل الإطلاع عليه من أجل تفادي وقوع المشكلات البيئية المختلفة (3) ، و حتى لا يظل مبهما بالنسبة إليه .

(1) يحي وناس ، مرجع سابق ، ص 3 .

(2) القوانين البيئية عقبات و صعوبات ، نقلا عن : www.greenline.com ، بتاريخ 2008/08/5 . 11:15 .

(3) برحمانى محفوظ : الآليات الاقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، محاضرات الندوة الفكرية السابعة حول الثقافة البيئية... الوعي الغائب، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، الوادي، الجزائر، 26,25,24 مارس 2007، مزار للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2008، ص 233 .

من ناحية أخرى نلمس عجز قانون حماية البيئة على الحد من التشابك في الإختصاص البيئي بين الإدارات البيئية في الدولة مما يجعل المطلع على القانون تائه في معرفة الجهة المسؤولة عن تنفيذه (1) كما هو الحال في المادة 57 من مقتضيات حماية البحر و التي جاء فيها أنه يتعين على ربان كل سفينة تحمل بضائع ملوثة أو خطيرة أو سامة ، و تعبر بالقرب من المياه الخاضعة للقضاء الجزائري أو داخلها ، أن يبلغ عن حادث ملاحى يقع في مركبه و من شأنه أن يهدد بتلويث أو إفساد الوسط البحري و المياه و السواحل الوطنية (2) ، هذا القانون قد تشترك فيه وزارة النقل الموارد المائية ، و كذا وزارة البيئة .

لذا فإن الخطوة الأولى في الإتجاه الصحيح تكمن في إتخاذ التدابير اللازمة لفك الإشتباك القائم حاليا في الإختصاصات التنفيذية لتفعيل القانون و إلغاء المواد التي تقنن التداخل في الإختصاص البيئي (3) .

في سياق آخر فقد نص ذات القانون و في إطار المخاطر و الأضرار الجسيمة التي يمكن أن تتسبب فيها المنشآت المصنعة الملوثة للبيئة على أنه يجوز للمحكمة أمر المنشأة بإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية ضمن الآجال التي تحددها لصاحب المنشأة ، و يهدف الحكم بإعادة الحال إلى ما كان عليه إلى إرجاع الوسط الذي تعرض للتلوث إلى حالته الأصلية قبل حدوث التلوث أو إلى حالة تكون أقرب منها بقدر الإمكان ، و نظرا لكون اللجوء إلى هذا الإجراء في الحياة العملية نادرا هذا إن لم نقل منعدما ، فإنه لا يزال يستحق الكثير من الإهتمام و التوضيح للغموض الذي يكتنفه في جوانب متعددة تتعلق بمعرفة من هو المدين بإعادة المال ؟ سواء في حالة وقف المنشأة أو في حالة تصفيتها أو في حالة تأجير أو بيع الأرض التي تقع ضمنها المنشأة الملوثة (4) .

يجدر بنا التنويه إلى أنه و بالرغم من إمكانية إنكار وجود إعتبار قانوني واضح لتأطير العلاقات الإيكولوجية داخل النظام البيئي الواحد في هذا القانون ، إلا أنه لا يمكن إنكار بعض التحولات في التفكير القانوني لتنظيم العلاقات الإيكولوجية من خلال دراسة مدى التأثير

(1) سيد محمد لواء ، مرجع سابق ، ص 163 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، مديرية البيئة لولاية أم البواقي: قانون يتعلق بحماية

البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، في 19/7/2003، ص 31 .

(3) سيد محمد لواء، مرجع سابق ، ص 163 .

(4) يحي وناس ، مرجع سابق ، ص 275 .

على البيئة لقبول المشاريع التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة و التي تتضمن دراسة مختلف المسارات الإيكولوجية و تأثير النشاط المزمع القيام به على التوازن الإيكولوجي لمختلف العناصر المكونة للنظام البيئي ، لذلك يمكن اعتبار أن اهتمام القانون بالعلاقات الإيكولوجية لا يمكن أن يتم إلا عبر تطوير و تنمية و توسيع مجال تدخل الدراسات التقنية والعلمية للتوازنات الطبيعية (1) .

و باعتبار أن العلاقات الإيكولوجية بين مختلف العناصر و تفاعلاتها تعد علاقات ذات طابع علمي و تقني محض فإن العلوم القانونية لوحدها باعتبارها علوما اجتماعية لا يمكن أن تأطرها، لذلك فإن الشرط الأساسي لنجاح احتضان القانون لقواعد حماية فعالة للمسارات الإيكولوجية يتم من خلال إعطاء مجالات أوسع للقواعد التقنية و للخبرة في حصر الخلل الواقع بين مختلف العناصر البيئية و أسبابه و طرق علاجه (2) .

إذا تلك هي أهم النقاط التي بدت عليها التشريعات البيئية بما فيها من قصور و التي تناولناها من خلال طريقة عرضها إلى الجمهور القارئ ، و ينبغي التنويه إلى أن الإعلام يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في التعريف بأهمية حماية البيئة و ما ينتج عن تلوثها من أضرار صحية على المواطنين و دعوتهم للإلتزام بالسلوك البيئي الصحيح من خلال تقديم التشريعات البيئية وتقريبها من الجمهور و تبصيرهم بأحكامها وعقوباتها و حثهم على إحترامها خدمة لقضايا البيئة و حمايتها هذا من جهة ، و من جهة أخرى يتجلى التكامل الوظيفي بين القانون و الإعلام البيئي في توافر المعلومات البيئية التي تعين على التعرف على حالة البيئة في عناصرها المختلفة من هواء و ماء و تربة و تحديد أنواع ملوثاتها و حجم هذا التلوث من خلال بنك متكامل للمعلومات البيئية وشبكات متطورة للرصد البيئي لدى صانعي القرار و المسؤولين عن البيئة ، تجعل الدولة و ما يصدر عنها من تشريعات قادرة على مواجهة مشكلات تلوث البيئة بصورة فعالة كما يتيح لها وضع الأولويات المختلفة طبقا للتكلفة و العائد بالتدرج اللازم ، كما أن نشر هذه المعلومات عن طريق الإعلام يتيح تثقيفا بيئيا و يرفع درجة الوعي البيئي لدى جماهير القراء ، حيث يطلع أفراد المجتمع و الجماعات المدنية على الأحوال البيئية ، ويشركهم في إيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية القائمة (3) .

(1) يحي وناس ، مرجع سابق ، ص 234 .

(2) محمد محي الدين السعدي حسن ، دراسات في العلوم الإنسانية و قضايا البيئة ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، سوثير الإسكندرية ، مصر ، ص 83 .

(3) محمد محي الدين السعدي حسن ، مرجع سابق ، ص 79 ، 80 .

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

جدول رقم (4) : يوضح مختلف التكرارات و الأوزان النسبية و الرتب التي حصلت عليها فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية" في كل مصدر و على مستوى المصادر الثلاث مجتمعة .

ر ف ت عل بين مج ر ف4 م3	ن ف ت عل إلى مج ك ف4 م3	مج ك ف ت عل م3	ر ف ت عل بين مج ر فر2 (ند،مج،ق)	ر ف ت عل بين(ند،مج، ق) مج ر ف4 (ند،مج،ق)	ن ف ت عل إلى(ند،مج،ق) مج ك ف4 (ند،مج،ق)	ك ف ت عل (ند،مج،ق)	فئة توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية
2	21.62	282	1	2	% 26.19	213	الندوة الفكرية "الثقافة البيئية..الوعي الغائب"
			1	2	% 23.87	53	مجلة منبر البيئة
			1	3	% 5.94	16	قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

ف ت عل : فئة توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية .

ك : تكرارها .

ن : نسبتها .

ر : رتبها .

مج ر ف ر2 : إجمالي رتب الفئة الرئيسية الثانية في التحليل .

مج ك ف ت عل م3 : إجمالي تكرارات فئة توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكثر من المتوسط ، تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في كل مصدر .

- المتوسط الحسابي للندوة الفكرية "الثقافة البيئية" : س ند = 203.25 ← س ند = %25 .

- المتوسط الحسابي لمجلة "منبر البيئة" : س مج = 55.5 ← س مج = % 25 .

- المتوسط الحسابي لقانون "حماية البيئة" : س ق = 67.25 ← س ق = % 25 .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكبر من المتوسط العام تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في المصادر الثلاث .

- المتوسط الحسابي لفئات التحليل بالمصادر الثلاث: س ف4 م3 = 326 / س ف4 م3 = %25 .

تظهر معطيات الجدول أن فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية" ، قد احتلت المرتبة الثانية في الندوة الفكرية بوزن نسبي قدره 26.19 % و ذلك بين الفئات الفرعية المعتمدة في التحليل ، فيما احتلت المرتبة الأولى بنسبة 51.32 % في مجموعتها الرئيسية المنتمية إليها ، هذا الوزن النسبي الذي سجلته هذه الفئة على مستوى فئات التحليل أي 26.19 % قد فاق نسبة المتوسط العام 25 % و كان بعيدا أيضا بتكرار 213 عن المتوسط الذي بلغ 203.25 ، هذا الحضور أهلها لأن تكون من كوكبة الفئات السائدة على مستوى الندوة الفكرية "الثقافة البيئية..الوعي الغائب" .

من جهة أخرى فقد احتلت ذات الفئة المرتبة الثانية و ذلك بالنسبة لترتيب الفئات في مجلة "منبر البيئة" و بنسبة 23.87 % مقارنة بذلك نسبة فئة "مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية" في ذات المصدر 22.97 % ليكون حضور الفئتين متقارب إلى حد بعيد . و قد احتلت ذات الفئة المرتبة الأولى بنسبة في مجموعتها الرئيسية ، تجدر الإشارة إلى أن فئة توجه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية قد احتلت ذات المراتب في مصدري الندوة الفكرية "الثقافة البيئية" ، مجلة "منبر البيئة" و بأوزان نسبية مختلفة و ذلك بالنسبة لترتيبها بين فئات التحليل و كذا ترتيبها في المجموعة المنتمية إليها في كل مصدر ما يعكس درجة الإهتمام المتقاربة لهذه الفئة في المصدرين . إلا أن هذه الفئة لم تبلغ الظهور المتوسط (25،55.5 %) حيث سجلت (53)للتكرار و 23.87 % كوزن نسبي) لتكون بذلك غير مؤهلة للحضور بين الفئات السائدة في مجلة منبر البيئة .

أما بالنسبة للمصدر الثالث قانون "حماية في إطار التنمية المستدامة" ، فقد حلت هذه الفئة في المرتبة الثالثة و بنسبة ضئيلة جدا 5.94 % بين الفئات المعتمدة في التحليل ، محتلة هي الأخرى المرتبة الأولى على مستوى مجموعتها الرئيسية المنتمية إليها بنسبة 53.33 % ، هذا و قد كانت هذه الفئة دون المستوى المتوسط للظهور بوزن نسبي 5.94 % أقل بكثير من نسبة المتوسط التي تبلغ 25 % مما يمنعها هي الأخرى لأن تكون من الفائدة السائدة في هذا المصدر .

من جهة أخرى فإن ذات الفئة لم تكن أيضا من الفئات السائدة على مستوى المصادر الثلاث رغم مجيئها في المركز الثاني بين فئات التحليل إلا أن وزنها و تكرارها كان (21.62 ، 282) كانا أقل من وزن و تكرار المتوسط (25 % ، 326) للتكرار .

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

جدول رقم (5) : يوضح مختلف التكرارات و الأوزان النسبية و الرتب التي حصلت عليها فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة " في كل مصدر و على مستوى المصادر الثلاث مجتمعة .

ر ف ت ع ا ب ي ن م ج ر ف 4 م 3	ن ف ت ع ا إلى م ج ك ف 4 م 3	م ج ك ف ت ع ا م 3	ر ف ت ع ا ب ي ن م ج ر ف ر 2 (ن د، م ج، ق)	ر ف ت ع ا ب ي ن (ن د، م ج، ق) م ج ر ف 4 (ن د، م ج، ق)	ن ف ت ع ا إلى (ن د، م ج، ق) م ج ك ف 4 (ن د، م ج، ق)	ك ف ت ع ا (ن د، م ج، ق)	فئة توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة
2	21.62	282	1	2	% 26.19	213	الندوة الفكرية "الثقافة البيئية... الوعي الغائب" مجلة "منبر البيئة" قانون "حماية البيئة في إطار التممية المستدامة"
			1	2	% 23.87	53	
			1	3	% 5.94	16	

ف ت ع ا : فئة توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة .

ك : تكرارها .

ن : نسبتها .

ر : رتبتها .

م ج ك ف ت ع ا م 3 : إجمالي تكرارات فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة" .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكثر من المتوسط ، تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في كل مصدر .

- المتوسط الحسابي للندوة الفكرية: س ند = 203.25 \leftarrow س ند % = 25 % .

- المتوسط الحسابي لمجلة "منبر البيئة" : س م ج = 55.5 \leftarrow س م ج % = 25 % .

- المتوسط الحسابي لقانون حماية البيئة : س ق = 67.25 \leftarrow س ق % = 25 % .

* إذا حصلت هذه الفئة على تكرار و نسبة مئوية أكبر من المتوسط العام تدخل ضمن قائمة الفئات السائدة في المصادر الثلاث .

- المتوسط الحسابي العام لفئات التحليل بالمصادر الثلاث: س ف 4 م 3 = 326 / س ف 4 م 3 = 25 %

بالنسبة لفئة "توجيه الرأي العام نحو حماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة" فقد أظهرت نتائج الجدول مجيء هذه الفئة في المرتبة الثالثة ضمن مجموعة فئات التحليل و بنسبة 24.84 % في المصدر الأول الندوة الفكرية "الثقافة البيئية.. الوعي الغائب" ، و بوزن نسبي قدره 48.67% بالنسبة لإجمالي تكرارات فئتها الرئيسية التي تنتمي إليها ، محتلة بهذه النتيجة المرتبة الثانية.

تجدر الإشارة إلى التقارب النسبي بين فئة التوعية العامة والعلمية في هذا المصدر ، و هي نقطة إيجابية تعكس درجة اهتمام المتدخلين في مواضيع الندوة و إدراكهم لأهمية التوعية البيئية بشقيها كونها عنصرا أساسيا في إيجاد الوعي البيئي و نشر مفهوم التنمية المستدامة لحماية البيئة و هو ما تعكسه نتائج الجدول (5) و (6) من خلال المداخلات .

و قد حققت هذه الفئة في مجلة "منبر البيئة" الرتبة الرابعة و الأخيرة على مستوى إجمالي رتب الفئات الفرعية في نفس المصدر و هو ما أعطاها وزنا نسبيا قدره 14.86 % ، كما سجلت ما مقداره 48.67 % بالنسبة لإجمالي تكرارات فئتها الرئيسية المنتمية إليها محتلة المرتبة الثانية .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة لم تظهر بين الفئات السائدة على مستوى المجلة ، حيث أن تكرارها لم يبلغ نصاب متوسط الظهور بين الفئات السائدة و هو 55.5 حيث اكتفت ب 33 تكرارا ما أعطاها وزنا نسبيا 14.86 أقل أيضا من نسبة المتوسط العام البالغة 25 % . هذا و يتضح من خلال معطيات نفس الجدول التدني الواضح لنسب هذه الفئة في قانون "حماية البيئة" حيث لم تسجل سوى 5.20 % من إجمالي فئات التحليل ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة و الأخيرة ، في حين إحتلت المرتبة الثانية في مجموعتها الرئيسية و بنسبة مئوية قدرها 46.66%

تحقيق هذه الفئة لهذه النتيجة الضئيلة المقدرة ب 5.20 % بين فئات التحليل في قانون "حماية البيئة" جعلها غير مؤهلة للظهور بين الفئات السائدة في ذات المصدر ، كون حضورها يبقى دون المتوسط إذا ما قورن بمتوسط النسبة (25 %) .

هذا التمثيل الضعيف لفئتي التوعية العلمية و العامة في هذا المصدر قد يكون مرده لكون هذا القانون موجه أساسا لضبط القواعد للتعامل مع البيئة الطبيعية و البشرية من خلال التشريعات والمواد القانونية بالدرجة الأولى و ما جاء في صدد التوعية كان فقط من أجل توضيح بعض المفاهيم أو تقديم توجيهات عامة تشرح هذه المواد و توضيحها .

يجدر بنا التنويه إلى كون فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية" لم تكن هي الأخرى من الفئات السائدة على مستوى المصادر الثلاثة مجتمعة حيث إحتلت المركز الثالث بتكرار 249 ونسبة مئوية 19.09 % بعيدة عن تكرار و نسبة متوسط الظهور بين مجموعة فئات التحليل في المصادر الثلاث (326 ، 25 %) .

مما تقدم ومن خلال قراءة وتحليل مضمون مصادر التحليل يتضح لنا أن فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية" قد ظهرت في العديد من المواضيع و في المصادر الثلاثة و كانت في أغلب الأحيان عبارة عن مفاهيم و تعريفات لمصطلحات لها علاقة بالموضوع على غرار مفهوم التربية البيئية في محاضرة في ندوة "الثقافة البيئية" بعنوان "التربية البيئية بين المفهوم و الغاية" حيث يتعرض فيها الكاتب إلى عدة تعريفات حول التربية البيئية في مثل قوله " يعتبر مصطلح التربية البيئية من المصطلحات الجديدة التي برزت نتيجة التفاعل الحاصل بين مفهومي التربية و البيئة ... " .

و كذا في موضع آخر و في مداخلة بعنوان " التنمية المستدامة في الجزائر " و في ذات المصدر أين تعرض الكاتب إلى مفهوم التنمية المستدامة من خلال التعريف الإقتصادي وتعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة و مما جاء فيه " تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها "

و في مجلة "منبر البيئة" فقد تجلت المفاهيم مثلا في تعريف ظاهرة الإحتباس الحراري وذلك في مقالة علمية حول الظاهرة بعنوان "الإحتباس الحراري" إذ يقول الكاتب : " هو ظاهرة إرتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها " . كما تجلت أيضا في مقالة أخرى حول " الشباب و البيئة" أين تعرض الكاتب إلى مفهوم الشباب ... و غيرها من المفاهيم التي جاءت في أكثر من موضع و في أكثر من مقال .

أما في قانون "حماية البيئة" ، فقد تمثلت في تعرض المشرع إلى مجموعة من التعريفات المقصودة في القانون كتعريف المجال المحمي ، الفضاء الطبيعي ، التلوث ، البيئة ... ، وفي معرض تعريفه لهذه الأخيرة يقول : " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية .

أما الشق الثاني للتوعية العلمية فقد تمثل في شرح و توضيح الحقائق و القضايا و المشكلات المتعلقة بالبيئة بأسلوب علمي متخذة في أغلب الأحيان الطابع التحليلي لتقريب المعنى للمتلقي

و مثالنا على ذلك ما جاء في مداخلة بعنوان " السياحة البيئية " في ندوة الثقافة البيئية ، و في معرض حديثه عن الإستثمارات اللازمة لتنمية السياحة البيئية يقول الكاتب : " لقد أوضحت دراسات إستراتيجية للتنمية السياحية التي قامت بها الهيئة العامة للتنمية السياحية بأن السياحة البيئية هي أفضل البدائل لتحقيق التنمية المنشودة ، بالإضافة إلى كونها مصدر للدخل القومي تعتبر من أنماط السياحة كثيفة العمالة ، و بالتالي تسهم في توزيع العائدات الإقتصادية على قاعدة واسعة من المجتمع لذلك فإن الإستغلال السياحي للساحل و الآثار ... يمكن أن يشكل الضمان الرئيسي لحسن إدارة عناصر البيئة الطبيعية و الحفاظ عليها لتكون مصادر متجددة للجذب السياحي " .

و في مجلة "منبر البيئة" نذكر ما جاء في مقالة بعنوان "مدينة إسلامية ذكية إيكولوجية ومقاومة للكوارث" أين تحدث فيها مخترعها " لوط بوناظيرو " قائلاً : " إمتدادا لنمط البناء الإسلامي تعتمد هذه المدينة في شكل " بيت العنكبوت " على الأشكال الهندسية المتناظرة وترتكز على مراعاة ثلاثة عناصر أساسية هي : إختيار المكان ، طريقة البناء و المواد المستعملة و أخيرا الشكل المتوازن و أضفت لهذه المعايير ضرورة إحترام بعض الظواهر الفيزيائية مثل توازن الكتلة في كل الإتجاهات وإجبار مركز ثقل البنايات أن يكون في مكان آمن علما أن البنايات المرصوص هو الذي يشد بعضه بعضا ، و ليس ما يسمى اليوم بـ " البنايات الفوضوي " .

و على صعيد قانون "حماية البيئة" نذكر على سبيل المثال ما جاء في المادة الخامسة تحت عنوان "أدوات تسيير البيئة" و التي تعرض فيها المشرع لهذه الأدوات بشكل موجز قائلاً : "تتشكل أدوات تسيير البيئة من هيئة للإعلام البيئي ، تحديد المقاييس البيئية ، تخطيط الأنشطة

البيئية التي تقوم بها الدولة ، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية ، تحديد للأنظمة القانونية الخاصة و الهيئات الرقابية ، تدخل الأفراد و الجمعيات في مجال حماية البيئة " ، و كذا ما جاء في فصل الإعلام البيئي أين تعرض المشرع إلى مضمون النظام الشامل للإعلام البيئي و على شكل نقاط موجزة أيضا .

ما يلاحظ على هذا الشق من التوعية العلمية المتعلق بشرح و تفسير القضايا البيئية في قانون "حماية البيئة" أن المشرع الجزائري لم يتعرض إلى شرح مفصل لما جاء في هذه المواد لتقريب و توضيح المعنى للجمهور القارئ بل إكتفى بشرح موجز أتى على العموم في شكل نقاط و جمل قصيرة كما هو واضح من خلال الأمثلة و التي قد لا توصل المعنى الكامل للمطلع عليها .

هذا و تجدر الإشارة إلى أن التوعية العلمية إتخذت أحيانا طابعا توجيهيا في طرح الفكرة مثلما جاء في ندوة الثقافة البيئية وفي محاضرة بعنوان " الآليات الإقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، أين ختم الكاتب موضوعه بخلاصة على شكل توصية أو توجيه حول ما تقتضيه مواجهة تدهور البيئة مما جاء فيها قوله : " إن مواجهة تدهور البيئة يقتضي إجراء تخفيضات كبيرة في إنبعاث ما يسمى غازات الدفيئة (الإحتباس الحراري) ، و هذا بدوره يقتضي استخدام تكنولوجيات أنظف و أكثر كفاءة في ميدان الطاقة و النقل و الصناعة إذا أردنا بلوغ الأرقام المستهدفة و التي حددها بروتوكول كيوتو عام 97 و من أكثر هذه الوسائل براعة آلية التنمية النظيفة التي تعود بالفائدة على كل من البلدان الصناعية و البلدان النامية .

أما على صعيد الجانب الثاني من التوعية البيئية المتمثلة في التوعية العامة للجمهور يمكن تقسيمها هي الأخرى و حسب النصوص الواردة في المصادر الثلاث المعتمدة في التحليل إلى شقين أساسيين هما : شرح عام و مبسط لفكرة معينة ، مثلنا على ذلك ما جاء في المصدر الأول "الثقافة البيئية" و في موضوع " هل أنت مثقف بيئيا " أين تعرض الكاتب إلى دور مختلف الشرائح الإجتماعية و المنظمات المدنية في نشر الوعي الصحي و البيئي ، حيث يقول في معرض حديثه عن دور المثقفين و الأدباء " إيصال رسالة ثقافية و أدبية إلى المجتمع من خلال مؤلفات و مقالات أدبية تبرز أهمية نشر الوعي الصحي و البيئي و غرس الثقافة الصحية والبيئية بين الناس بصفة عامة و كذا في إطار الندوات الثقافية و الأدبية .

و في مجلة "منبر البيئة" ما جاء في مقالة حول المساحات الخضراء في الجزائر ، و في جانب وصفه لواقع هذه المساحات في المدن الجزائرية يقول الكاتب : " تعيش الأوساط الحضرية أزمة قاسية نتيجة غياب إستراتيجية و سياسات منسجمة في مجال التهيئة العمرانية وهذا ما إنعكس سلبا على الحدائق العمومية و المساحات الخضراء رغم أهميتها كأماكن

للراحة و الهدوء النفسي لسكان المدن ، إلا أننا نشهد بكل أسى أسوأ أنواع الإهمال و التخريب و حتى الزوال ، ذلك أن أجزاء منها و أحيانا حدائق بكاملها إجتاحتها التعمير الجامح و التمدن المتسارع بنسبة 60 % في بلادنا .

أما في قانون "حماية البيئة" فتمثلت وعلى سبيل المثال في شرح المادة السابعة من الفرع الأول المتعلق بالحق العام في الإعلام البيئي و الذي جاء فيه : " يمكن أن تتعلق المعلومات حول البيئة بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة و التنظيمات و التدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة و تنظيمها .

هذا و قد تمثلت التوعية العامة هي الأخرى بالجانب التوجيهي و الإرشادي الموجه إلى الفرد أو الجماعة ، لخدمة مختلف قضايا البيئة و الرقي بالثقافة البيئية و الحفاظ عليها ، خاصة ونحن نفتقر في مجتمعنا إلى سلوك بيئي رشيد ، ولعل مشكلة البيئة الأساسية هي مشكلة سلوكية على مستوى الفرد و الجماعة و المجتمع المحلي⁽¹⁾ ، و قد جاء الجانب التوجيهي الإرشادي للتوعية العامة في عدة مواضيع نذكر منها ما جاء في الندوة الفكرية وفي مداخلة " الثقافة البيئية: المهام والأبعاد" وقبل تعرض صاحبها لماهية الثقافة البيئية ومهامها تطرق إلى العلاقة بين الإنسان المعاصر والبيئة والتي أدت إلى نمو ثقافات جديدة تتماشى ومتطلبات الحضارة المعاصرة وهو ما أدى إلى إفرزات ايجابية وكذلك سلبية، فيقول: "من المفترض أن تسود ثقافة جديدة تؤسس لفكر وسلوكيات معاصرة وحضارية تستغل هذه الموارد استغلالاً عقلانياً يفيد ولا يضر، وذلك من خلال خلق حالة وعي تؤسس لمدارك أخلاقية وسلوكية فاعلة، ومن ثمة إدراك المخاطر البيئية والتأسيس لثقافة بيئية، بحيث لا نتوقف في البحث عن ماهيتها بل نستشف الآفاق لمعرفة أبعادها ومهامها. من جهته فقد كان الجانب الإرشادي حاضراً أيضاً في مجلة منبر البيئة وفي عدة مواقع من المواضيع التي حملتها المجلة نذكر منها على سبيل المثال ما أتى في موضوع "الشباب والبيئة" الذي يناقش دور الشباب وأساليب تكوينه في خدمة البيئة وحمايتها، إذ يقول الكاتب في هذا المجال: "... فالشباب يمكن إعداده من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة والتحكم في سلوكياته واتجاهاته، زيادة إلى وجود المؤسسات التي تهتم بتقديم خدماتها لهم، حيث تساهم في تحسسه بأهمية البيئة والآثار المترتبة عن كل تدهور يلحق بها، ومساعدته على المساهمة في حمايتها والمشاركة في تنميتها..." .

(1) البديوي محمد علي : دراسات سوسيو إعلامية ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 287 .

أما فيما يخص قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" يمكننا القول أن التوعية البيئية العامة فيه بشكل صريح قد جاءت لشرح العديد من المواد كما ذكرنا سابقاً، إلا أن ما ينبغي التنويه له أن هذا القانون ككل بما تضمنه من مواد وأحكام عامة وشرح لهما كان الهدف منه هو توجيه وإرشاد المعنيين وأصحاب الشأن الذين شملهم القانون وحتى المواطنين المطلعين بحقوقهم وواجباتهم فيما يخص شؤون البيئة وحمايتها في إطار التنمية المستدامة ومنع تدهورها.

إذا كنا قد تحدثنا في تحليلنا السابق عن مساهمة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية وطريقة تناول الإعلام لهذه القضايا من خلال المصادر الثلاث سيكون تحليلنا لمدى إتخاذ الإعلام البيئي المطبوع توجيه رأي عام لحماية البيئة من خلال التوعية العلمية و العامة بمثابة تكامل أساسي لما قد تم التعرض إليه ، و لعل هذا الأمر يقودنا إلى فكرة رئيسية نطلق منها في تحليلنا تتمثل في الجمهور الذي تتوجه إليه هذه المادة الإعلامية ، إذ و مع زيادة الضغوط الاجتماعية والإقتصادية على البيئة و عناصرها خلال نهايات القرن العشرين و بدايات القرن الواحد و العشرين على مستوى الجزائر و عبر وطننا العربي و في العالم بشكل عام ، إزدادت الحاجة إلى إكساب الأفراد و الجماعات الخبرة و الدراسة الكافيتين بعناصر و مكونات البيئة وقضاياها و إشكالياتها و فهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الإنسان و بيئته ، و تقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة و التعرف على المشاكل و إشكاليات البيئة و التدرب على حلها و منع حدوثها و تجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها ، و ما يترتب عليها من أزمات إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية في بعض الأحيان ، وصولاً لتكريس توعية بيئية في المجتمع يكون فيها الفرد قبل متخذ القرار واعياً بمتطلبات الفترة القادمة ومدركاً لإحتياجاتها⁽¹⁾ ، من ثم فإن عملية التوعية البيئية و إكتساب المعرفة و نقلها عن طريق الرسالة الإعلامية المطبوعة يتوقف على إستعداد الجمهور نفسه للتفاعل معها لنشر القيم الجديدة الخاصة بحماية البيئة و خدمة قضاياها أو الدعوة للتخلي عن السلوكيات الضارة⁽²⁾ .

(1) _____، الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، 27، 2006/11/29، نقل عن:

www.eea.gov، بتاريخ 2008/08/05، 15:45

(2) قداح نعيم محمد ، الإعلام البيئي بين أهميته و العزوف عنه، نقل عن:

http://\thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp ، بتاريخ 2009/01/6، 15:30.

من هذا المنطلق على المحرر للمادة الإعلامية البيئية أن يدرك أن جمهور الإعلام البيئي هو جمهور لم يعد يقبل رشقه بالمعلومات المعاد تدويرها بلا تحليل موضوعي موثق يجعل الإعلام اجترارا ويفقده صدقيته - كما يقول نجيب صعب - و كما أكدنا عليه في تحليلنا السابق ، إذ أصبح ينتظر إعلاما موثقا و تحليلا علميا يرتفع بموضوع البيئة إلى مستوى القضية الكبرى و يمتد إلى قطاعات المجتمع جميعا ، إذ أن الإعلام البيئي المطبوع الذي يحاول خلق رأي عام وتوجيهه لخدمة قضايا البيئة عليه أن يثير إهتمام السياسيين ، المؤسسات الحكومية ، الصناعيين ناهيك عن المثقفين و الطلاب و المهنيين و الموظفين و ربات البيوت (1) و إن كانت الرسالة الإعلامية البيئية المطبوعة في هذا المجال مقتصرة على من يجيدون القراءة مما يطرح تحديا أمام الإعلام المطبوع في الجزائر ، خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية ، من جهة أخرى فهناك وجهة نظر تدعي بأن الجمهور الجزائري غير مهتم بالإعلام البيئي المطبوع ، لكن الأجدى مراجعة المحتوى و الطريقة و الأسلوب للوصول إلى الرأي العام أو الجمهور والتأثير فيه .

(1) صعب نجيب ، مرجع سابق ، ص 33 .

في هذا الصدد يحضر مثال عن مقال حول ظاهرة الإحتباس الحراري في مجلة منبر البيئة و الذي جاء في معظمه يصب في خانة التوعية العلمية ، إذ جاء في المقال : " أن أغلبية كبرى من العلماء و التي قد لا تتفي أن الظاهرة طبيعية أصلا متفقة على أن إصدارات الغازات الملوثة كالأزوت و ثاني أكسيد الكربون يقويان هذه الظاهرة ، في حين يرجع بعض العلماء ظاهرة الإحتباس الحراري إلى التلوث وحده " و عن إنعكاسات الظاهرة جاء في المقال " أن إرتفاع مستوى البحر بالمعدلات الواردة في تقرير نشرته وكالة حماية البيئة يمكن أن يغمر حي مانهاتن في نيويورك بالماء حتى شارع وول ستريت ". هكذا موضوع قد يكون مهملًا من قبل الجمهور العام كونه منقولًا بلغة قد تبدو غامضة عن نشرة علمية قد تكون موجهة إلى إختصاصيي الظاهرة تم نقلها بلا معرفة بالخلفيات و الحقائق العلمية الثابتة و الإنعكاسات المحلية لها مكثفية بإنعكاس هذه الظاهرة على أمريكا و القطبين ، ضف لذلك أنها تطرح أكثر من قضية ، تجعل المطلع على الموضوع تائه في كم من المعلومات المتفرقة التي قد لا تترك أي إنطباع لدى المتلقي و لا تصل لمستوى التأثير فيه أوتؤدي إلى عدم الإهتمام و الإكتراث كونها مبهمة و تضل بعيدة عن واقعه ، و قد يشكل الحديث عن هكذا موضوعات من المترفات في وجهة نظره و بالتالي لا بد من إعمال البحث والفكر لإنتاج ما ينشر في وسائل الإعلام المطبوعة و ما يتفق مع واقعنا البيئي أولاً ، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى نقطة بالغة الأهمية أنه و في حين تبحث هذه المواضيع البيئية قضايا تتراوح بين البيئة و الفقر ، التنمية المستدامة في الجزائر ، السياحة البيئية في الندوة الفكرية "الثقافة البيئية.. الوعي الغائب" أو مواضيع كالإحتباس الحراري ، التدهور البيئي يعيق نمو الصغار أو التلوث البيئي بأنواعه في مجلة "منبر البيئة" ، نادرا ما تناقش الشؤون المحلية الملحة ، كأن تقدم تقريرًا عن الأثر البيئي لمشروع سياحي محلي لولاية الوادي مثلا في موضوع السياحة البيئية على إعتبار أن الندوة قد نظمت في هذه الولاية التاريخية الغنية ، وأن تعرض إحصاءات دقيقة عن تنامي ظاهرة الفقر في الجزائر و علاقتها بالتدهور البيئي مثلا ، أو أن تقدم المجلة ورقة علمية عن قياسات تلوث الهواء و الماء في ولاية أم البواقي في موضوع التلوث لتقريب الموضوع للمتلقي و توعيته و تحسيسه بالعواقب الوخيمة لهذه المشكلات المحلية ، و توسيع دائرة الحوار حول أساليب

الوقاية من هذه الآثار و تخفيف حدتها بتقديم المعلومات و الحقائق وصولاً لتعريفه و إقتناعه بدوره و مسؤوليته في المشاركة في حلها والحد من أخطارها .

في هذا الصدد يتفق خبراء البيئة على أن المشكلة التي تواجه الإعلام البيئي و منه المطبوع و تقف عائقاً أمام الحد من المشكلات البيئية و تداركها قبل فوات الأوان هو عدم توفر بنك معلومات للإعلامي البيئي (معلومات علمية و تقنية و إقتصادية لتبيان الأساليب الواجب إتخاذها للمحافظة على ثروات الأرض) ، و هو ما يؤدي إلى بلبله الرأي العام و تشويش أفكاره ، و حتى يؤدي هذا الإعلام ثماره في توجيه الجمهور لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية لا بد أن يقدم معلومات موثقة و متكاملة عن الواقع البيئي و أن يحيط بالمشاكل البيئية من أطرافها كافة و يطرحها على بساط البحث ، ثم يعرض الحلول المناسبة لها باستشارة الإختصاصيين مع مراعاة الإمكانيات المتاحة لتصل في النهاية إلى الجمهور العام من المواطن البسيط إلى صانع القرار محققة توعية فعلية من منطلق أن البيئة ليست قضية مركزية و إنما هم مشترك بالنسبة للجميع (1) .

من جهة أخرى فإن المادة الإعلامية المطبوعة تقتضي من رجل الإعلام المرور بعدة مراحل حتى يصل بها إلى صورتها النهائية التي تثبت للجماهير ، كما أن لهذه المادة و ما تحتويه شروطاً ينبغي مراعاتها حتى تكون لها درجة التأثير المطلوبة إذ يجب على رجل الإعلام أو المحرر تحديد الموضوع الذي ستحتويه مادته بكل دقة ، و الأدلة التي سيضعها مصداقاً لما يبغى إليه و الأدلة التي لن يلتفت إليها ، كذلك فهناك حججاً تدعم هذه المادة لا بد من الإسهام فيها و أخرى يلزم بترها و أخرى الإبتعاد عنها .

إن هذا ما يجب ملاحظته والعمل بمقتضاه و على العموم فإن المادة الإعلامية البيئية المطبوعة أياً كان الموضوع الذي تتناوله لا تصدر إلا بعد مرورها بعدد من المراحل التي تحدد الإطار الإقناعي و التأثيري من جهة و تتماشى مع خصائص الجمهور و مهارة المرسل من جهة أخرى .

(1) محمود سمير ، مرجع سابق ، ص 150

و لا بد كذلك من معرفة و تحديد نوعية التأثير الذي ينبغي على المادة المراد إعدادها أن تمارسه في جماهير المستقبلين ، فإذا كانت المادة تتضمن موضوعا بيئيا لتدعيم قيم و معايير بيئية إيجابية سارية في المجتمع ، فإن التأثير في هذه الحالة يكون عن طريق استثارة العاطفة التي تفيد في كثير من المجالات .

و إذا كانت المادة تتضمن بعض التوجيهات في مجال جديد لم يكن مطروقا من قبل أو كانت دعاية لمبدأ بيئي يسهم في الحفاظ على البيئة ، كاستعمال الطاقات المتجددة عوضا عن الغير متجددة فإن التأثير يكون بالطريقة المنطقية الإقناعية .

أما إذا كانت المادة الإعلامية البيئية المطروحة تتضمن توصيات من أجل تجنب خطر معين أو حرمان من نوع ما ، فإن التخويف هو الأجدى في التأثير ، و في هذه الحالة لا بد من استثارة التوتر العاطفي في الجماهير . مع ملاحظة هامة هي أن يكون المرسل في مكان الثقة .

الجماهير ، بحيث تتلقى توصياته باطمئنان و اقتناع، و في مجال التخويف لا بد من مراعاة مضمون المادة الإعلامية ذاتها ، بحيث يكون لها معنى ، و لا يكون التخويف فيها بالقدر الكبير ، إذ كلما زاد قدر التخويف قل التأثير مع ضرورة إستخدام التهديد الغامض و الغير مباشر كلما أمكن ذلك خاصة في المواضيع التي تناقش أخطار المشكلات البيئية الطبيعية مثلا ، لأن تأثيره يكون أكبر و يجب أن يراعي في الأخير أهمية عنصر المفاجأة ، فالتأثير يكون درجة أقل لو تعرض المستقبل لمادة من نفس النوع مسبقا (1) .

تجدر الإشارة إلى أن هناك إهتمام واضح من المصادر الثلاثة بمصطلح التنمية المستدامة و أبعادها المختلفة و التي أتت في أكثر من موضع ، تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر أو بإشارات من خلال مضمون المادة ، نذكر منها على سبيل المثال ما جاء في الندوة الفكرية وبأكثر من عنوان "التنمية المستدامة في الجزائر" ، "التنمية و البيئة" ، "السياحة البيئية في ظل التنمية المستدامة" . أيضا ما جاء في مجلة "منبر البيئة" وعلى شكل إشارات في موضوع "السياحة البيئية" أين أشار صاحب المقال إلى العلاقة بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة .

(1) جبارة عطية جبارة : علم إجتماع الإعلام ، ط1 ، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، مصر ، ص 248 - 249 .

أما المصدر الثالث " قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " فقد حاول فيه المشرع تكريس مفهوم التنمية المستدامة من خلال التشريعات المختلفة التي إحتواها هذا الكتاب و التي تهدف إلى حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة خاصة و أن أبعاد التنمية المختلفة أصبحت تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم منها الجزائر والتي تعمل من أجل إصلاح و تحديث المجتمع (1) .

هذا التناول لقضايا البيئة و التنمية المستدامة على إختلاف طريقة طرحه ، يدل على إدراك المحررين لهذه المادة الإعلامية المطبوعة أهمية تكريس مفهوم التنمية المستدامة في بلادنا و بالتالي العمل على تطوير ورقي الوعي البيئي لدى الجمهور و تنمية إدراكه لدوره ومسؤوليته تجاه البيئة و الحفاظ عليها من الإستنزاف غير المرشد و كل ما يتسبب في تلوثها أوبخل بمقوماتها تحقيقاً لمبدأ التنمية المستدامة القائم على التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية مستمرة و حماية البيئة ، خاصة و نحن في حاجة ماسة إلى التحرك نحو وضع إستراتيجية تتميز بالتنوع و الترابط بين البيئة و سلامتها و تنمية إجتماعية و إقتصادية تتسم بالشمول والإستمرارية تسعى إلى ترسيخ مقومات التميز الحضاري و ضمان مستوى معيشي لائق لكافة أفراد المجتمع (2) .

إلا أن الحاجة في إزدياد لهذا توعية بيئية في مجتمعنا ، خاصة و أن الإعلام البيئي المطبوع يشكل أحد أهم أجنحة التوعية البيئية التي تشكل أداة لنشر و تعميم التنمية المستدامة والتي تضع حماية البيئة كشرط أساسي في قيامها و لا يمكن الإستغناء عنها في أية مشاريع تنموية (3) انطلاقاً من فكرة أن الإعلام في المجتمعات النامية ليس مصدراً للتسلية و الترفيه .

(1) فؤاد رندة : الإعلام التنموي و حماية البيئة ، نقلا عن ، www.ituarabic.org/PreviousEvents ، تاريخ 2009/2/14 ، 10:30 ، ص 2 .

(2) البدوي محمد علي ، مرجع سابق ، ص 290 .

(3) الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة و التنمية المستدامة ، القاهرة ، 27-11-2006 ، نقلا عن:

www.eaaa.gov.eg/englishreport ، تاريخ: 2008/08/5 . 15:45

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

بقدر هو أداة للتوعية و التعلم و التركيز على المستقبل (1) .

من جهة أخرى و إن كنا قد تحدثنا فيما سبق عن تناول الإعلامي لقضايا البيئة الطبيعية والبشرية و كتكملة لما سبق ذكره ، و في مجال الطريقة التي قدمت بها المعلومة للمتلقي فإن طريقة توعية و إرشاد المتلقي أيضا ، عليها أن تشمل كل شرائح المجتمع باعتبارها أنها جميعها مستهدفة و لكن في نفس الوقت فلكل شريحة طريقة في تقديم المعلومات البيئية من حيث الشكل وسعة المعلومات و محتواها ، فمثلا الطريقة التي يتم بها إرشاد العمال في ميدان الزراعة مختلف عن طريقة إرشاد المهندسين الزراعيين على سبيل المثال ، و لذلك وجب تقسيم الشرائح المستهدفة بالتوعية إلى عدة أقسام حسب وعيها العلمي و الثقافي و إعداد رسالة التوعية و التثقيف البيئي على هذا الأساس (2) . و في هذا المجال حضرنا مثال في مجلة منبر البيئة حول مجموعة من الخطوات التي يمكن تطبيقها لتجنب الأطفال التلوث موجهة وكما هو واضح إلى الأسرة بلغة مبسطة و سهلة يفهمها الخاص و العام و ذلك في مقال حول البيئة و الطفل ، و جاء فيه هناك خطوات بالإمكان تطبيقها لتجنب أطفالنا التلوث و هي : تجنب إستخدام المبيدات الحشرية بقدر الإمكان في الغرف المخصصة للأطفال ، مراعاة عدم التدخين بالقرب منهم ، نتحاشى التنظيف مع وجود الأطفال ... الخ .

و في مجال التوعية التي تأخذ توجهها أكثر قربا من أصحاب الإختصاص و عادة ما تكون بأسلوب علمي يحضرنا مثال في ندوة "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" و في محاضرة بعنوان "الآليات الإقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" ، حيث يقول الكاتب في تصنيفه لهذه الآليات " تبقى الجباية البيئية هي أهم آلية إقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، فتصنف الضرائب البيئية حسب زاوية النظر إليها ، فيمكن النظر إليها من جهة نوع النشاط الذي حدث تلوث بيئي ، كما يمكن أن تصنف بالنظر إلى الغرض الأساسي من فرض الضريبة و الذي يكون إما لتغطية النفقات و إما ضرائب بغرض التحفيز .

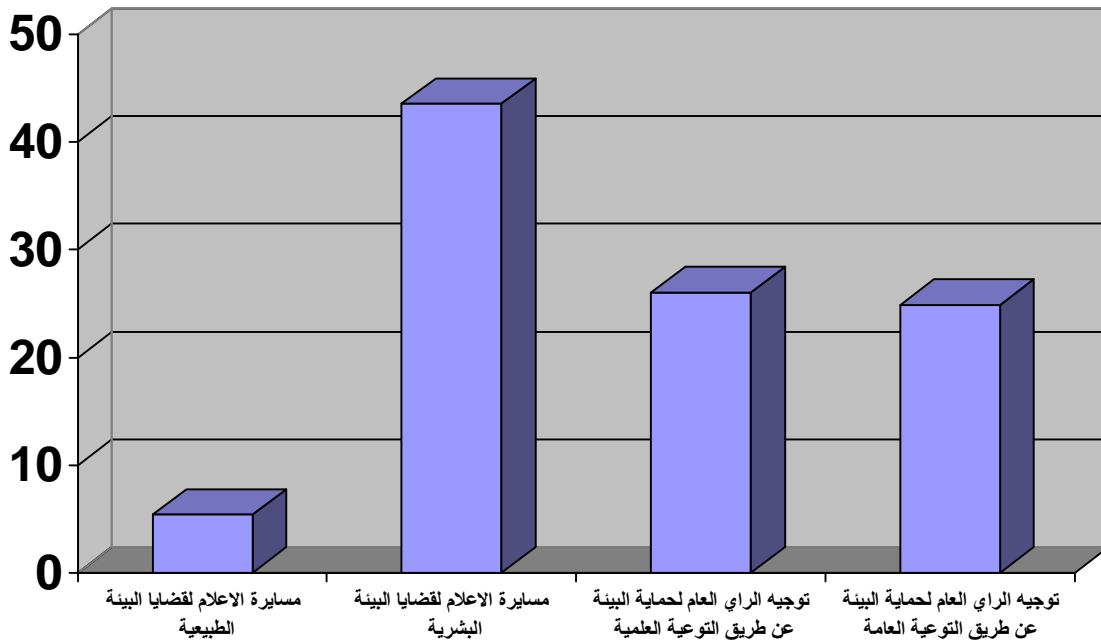
(1) أبو شنب جمال محمد ، مرجع سابق ، ص 269 .

(2) الصباح عماد الطيب ، الإعلام ضرورة قصوى في مجال التوعية و التربية البيئية ، نقلا عن :

www.iraqgreen.net , بتاريخ: 2008/08/5 . 11:00

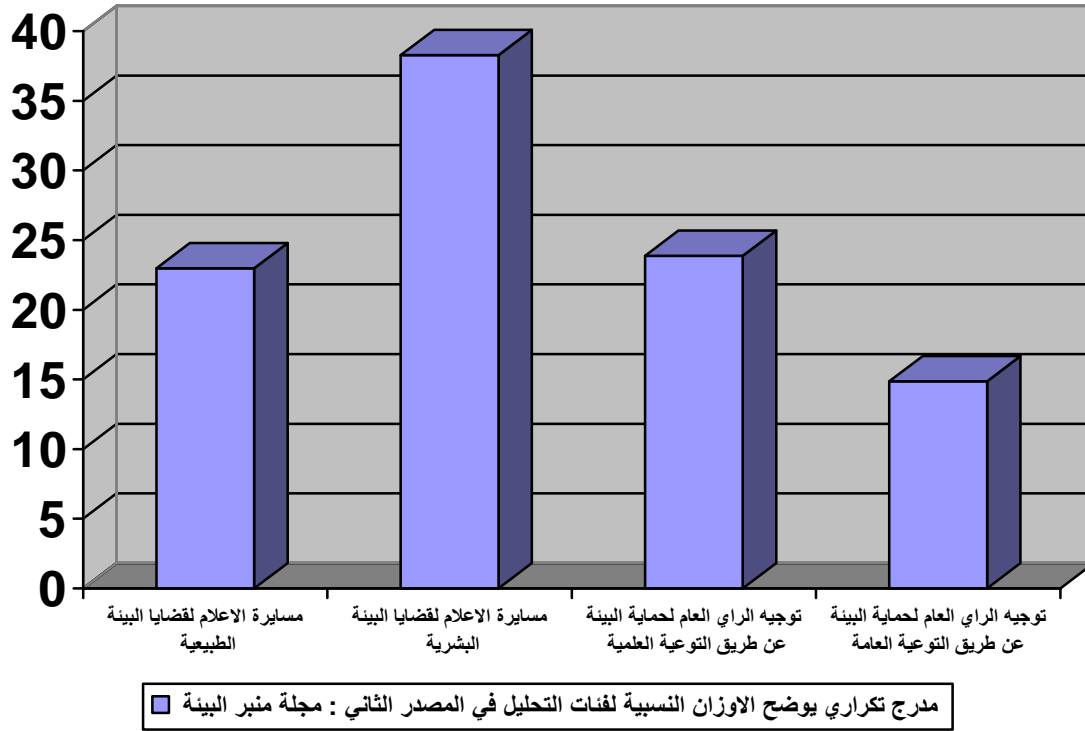
- إذا مما تقدم تبين لنا الدور الرئيسي الذي ينبغي للإعلام القيام به في مجال توجيه الرأي العام لخدمة قضايا البيئة و حمايتها و مواجهة مشكلاتها و الذي يتمثل في :
- الإمداد بالمعلومات عن القضايا و المشكلات البيئية المختلفة لتكوين رأي عام وتوسيع معارف الأفراد بما يدعم عنصر المشاركة الإيجابية و إرشادهم للدور المطلوب منهم للمساهمة في تقليل الآثار السلبية للمشكلات البيئية .
 - تكوين الآراء حول الموضوعات البيئية لاسيما الجديدة منها .
 - تدعيم الإتجاهات الإيجابية المحابية للحفاظ على البيئة و حماية مواردها و تغيير الإتجاهات السلبية حيال الحفاظ على سلامة البيئة .
 - تكوين الصور الذهنية الإيجابية حول مختلف القضايا البيئية الطبيعية و البشرية .
 - استثارة حماس الجمهور للمشاركة و ذلك بتعديل أنماط السلوك و تغييرها في الإتجاه المستهدف و إكساب الجمهور عادات سلوكية غير ضارة بالبيئة .

شكل رقم (01)

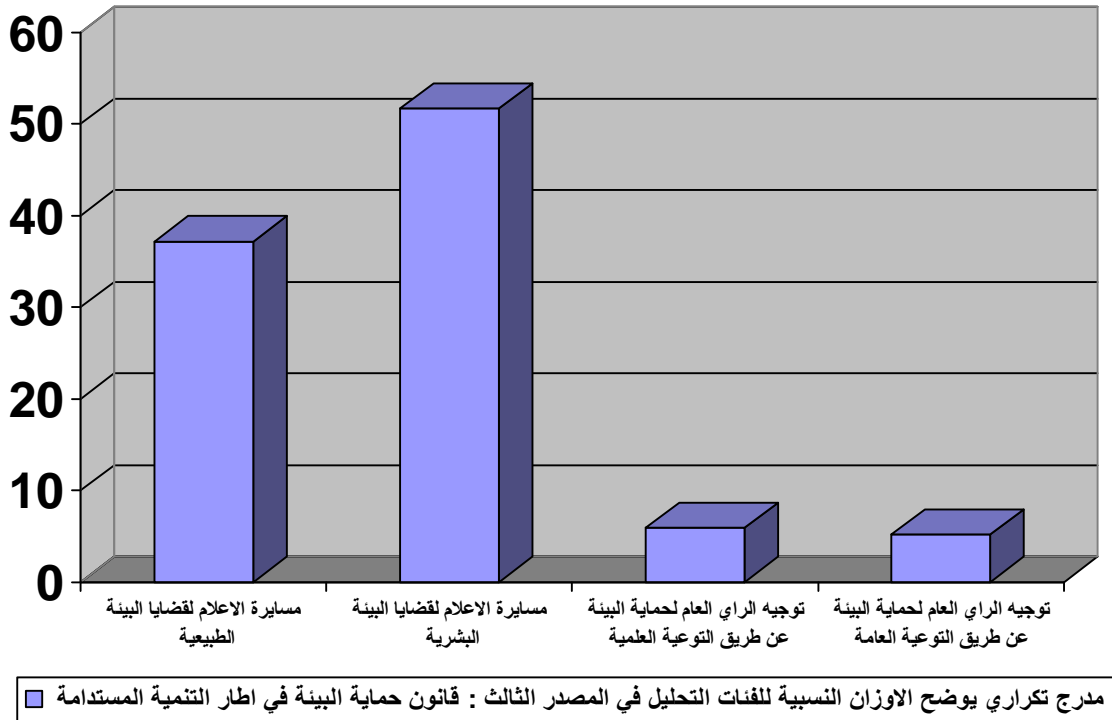


مدرج تكراري يوضح الاوزان النسبية لفئات التحليل في المصدر الاول : الندوة الفكرية " الثقافة البيئية " ,,,, الوعي الغائب

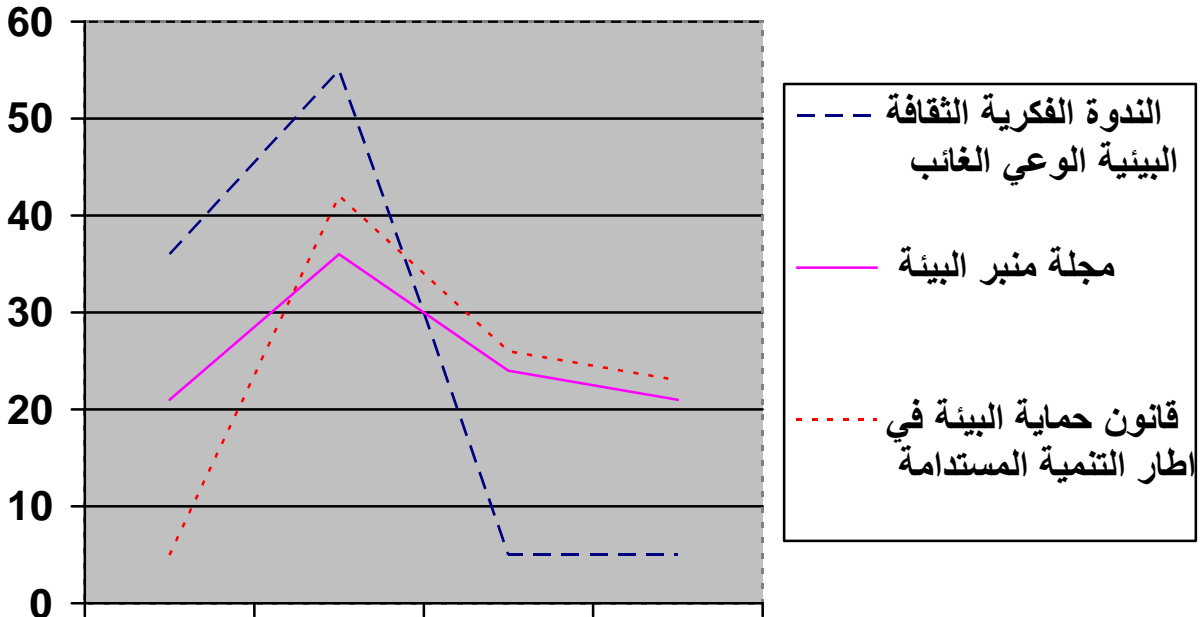
شكل رقم (02)



شكل رقم (03)

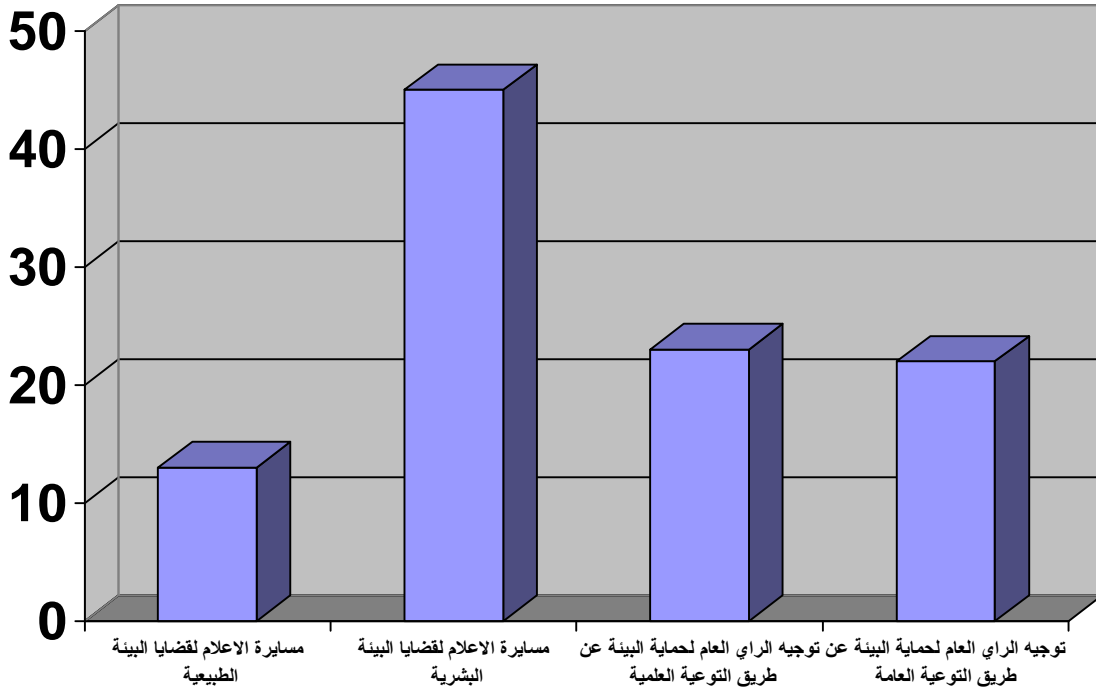


شكل رقم (04)



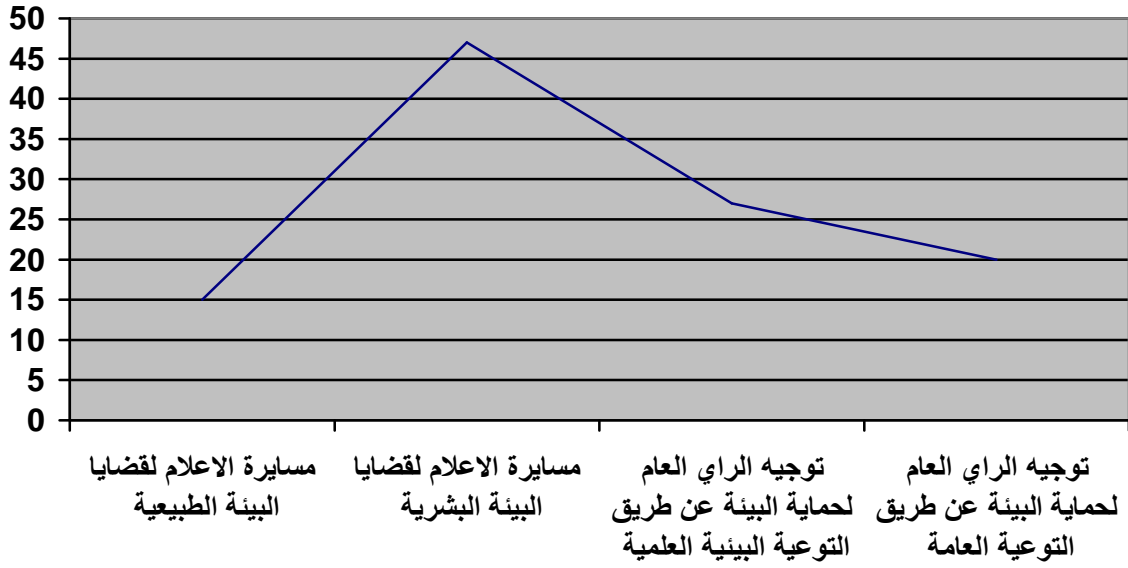
منحى بياني يوضح مسار فئات التحليل في كل مصدر

شكل رقم (05)



مدرج تكراري يوضح الاوزان النسبية لفئات التحليل في المصادر الثلاثة مجتمعة

شكل رقم (06)



منحنى بياني يوضح مسار فئات التحليل في المصادر الثلاث

المصدر: اجتهاد شخصي

1-1 عرض و تحليل و تفسير بيانات المصاحبات المرافقة :

جدول رقم (06) : مختلف التكرارات والأوزان النسبية التي حصلت عليها المصاحبات المرافقة لمصدري التحليل : الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" , مجلة "منبر البيئة" .

محور التحليل		فئات التحليل		الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب"																مجلة " منبر البيئة "								قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة							
				المصاحبات								المصاحبات								المصاحبات				المصاحبات											
				ش		ص		ح		آ		ش		ص		ح		آ		ش		ص		ح		آ		ش		ص		ح		آ	
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة		الطبيعية		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		
		البشرية		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية		العلمية		56	94.91	53	92.98	12	100	2	100	10	47.61	2	66.66	7	20.58	1	50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
		العامة		3	5.08	4	7.01	0	0	0	0	0	0	0	0	1	33.33	17	50	1	50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
المجموع				59	100	57	100	12	100	2	100	21	100	3	100	34	100	2	100	2	100	2	100	21	100	3	100	2	100	2	100	2	100		

- آ : آية .
 ح : حديث .
 ص : صورة .
 ش : شكل .
 ك : التكرار .
 % : النسبة المئوية .

يتضح من خلال الجدول رقم (06) انعدام التكرارات الخاصة بالمصاحبات في مصدر قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" و ذلك بالنسبة لجميع الفئات المعتمدة في التحليل و لعنا نفسر ذلك بالأمر المنطقي و الطبيعي ، إذ عادة ما تخلو التشريعات و القوانين من أي شكل من أشكال المصاحبات سواء كانت آيات ، أحاديث ، صور ، أشكال ، فالغاية أولاً و أخيراً من هذا القانون المصاغ في إطار التنمية المستدامة هو المحافظة على بيئة الإنسان و حمايتها و ردع مخربها من خلال القوانين و التشريعات المختلفة . نفس الملاحظة أيضاً تسجل في الندوة الفكرية "الثقافة البيئية... الوعي الغائب" أي انعدام تكرارات المصاحبات غير ذي بال لكن هذه المرة بالنسبة للفئة الفرعية الأولى و الثانية أي "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية" إذ لم تحو كلا الفئتين أي شكل من أشكال المصاحبات .

من جهة أخرى نلاحظ انعدام المصاحبات المتمثلة في " الصور و الأشكال " في فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة" في ذات المصدر .

هذا و يظهر ذات الجدول نتائج التكرارات و النسب المئوية للمصاحبات في الندوة الفكرية "الثقافة البيئية... الوعي الغائب" و مجلة "منبر البيئة" و التي أتت كما يلي :

بالنسبة لمجلة "منبر البيئة" فقد احتوت هذه الأخيرة و فيما يخص المصاحبات المصنفة في فئة " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" على ما نسبته (28.57 %) بالنسبة للآيات و بمعدل (29.41 %) بالنسبة للصور ، أما عن الآيات فقد ظهرت على سبيل المثال في مقال بعنوان " الرسالة الخضراء " ، إذ يذكر سبحانه وتعالى بأن هذا الكون قد خلق بتوازن بيئي دقيق على الإنسان أن يعرفه و يحميه و إلا تحولت النعمة إلى نقمة ، حيث يقول تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم " الشمس و القمر بحسبان ، و النجم و الشجر يسجدان ، و السماء رفعها و وضع الميزان " صدق الله العظيم . (الرحمان، الآية 7,6,5)

و عن الصور فقد ظهرت مثلا تابعة لنص " شجرة الصنوبر " أين تظهر صورتان شجرة الصنوبر و ثمرتها ، كما جاءت أيضا تابعة لمقال بعنوان " حدائق المعرفة " أين يعرض المقال ثلاث صور لنباتات من مشتل بمدينة "عين كرشة" .

تجدر الإشارة إلى غياب المصاحبات المتمثلة في الأحاديث و الأشكال بالنسبة لهذه الفئة

أما عن فئة "مسايرة الإعلام لقضايا البيئة البشرية" و في نفس المصدر دائماً ، تظهر نتائج الجدول حضور الآيات المصنفة في خانة هذه الفئة بنسبة (23.80 %) مثال ذلك ما ورد في مقال " الكلوروفيل أو الخضر " إذ يختم الله عز و زجل الآية 99 من سورة الأنعام بقوله : "...إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون " بالتذكير أن عملية التمثيل الضوئي آية و معجزة من معجزات الله سبحانه و تعالى فيها دلائل الإيمان و الإبداع لقوم يؤمنون ، و كذا قوله تعالى : " هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها " (هود، الآية 61) حيث استشهد الكاتب بهذه الآية القرآنية في موضوع " الرسالة الخضراء " في معرض حديثه عن الإنسان ، إذ أن هدف خلقه هو عمارة الأرض لا تخريبها ، و العمارة في بعض معانيها هي إحياء الأراضي ، غرس الأشجار والنباتات و كذا حماية النظام الكوني من أي إختلال .

و عن المصاحبات المتمثلة في الأحاديث ، الصور و الأشكال المصنفة في هذه الفئة أي " فئة مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " فهي غائبة أيضا في مجلة "منبرالبيئة".

هذا و يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن النسب المئوية للمصاحبات المرافقة لفئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية" في المصدرين أتت كما يلي :

بالنسبة للندوة الفكرية فقد احتوت على ما نسبته (94.91 %) أي ما يساوي 56 آية ، نذكر منها ما جاء في مداخلة بعنوان " البيئة في الإسلام " أين استدلت فيها الكاتب بآيتين و في سياق تعرضه لمفهوم البيئة في الإسلام و ذلك في قوله : " البيئة لغة من الفعل باء ... أي حل و نزل ... و الإسم منه بيئة بمعنى النزل ... و يشمل كل ما يحيط بالإنسان و في القرآن الكريم بقوله تعالى : " و الذين تبوءوا الدار و الإيمان " (الحشر ، الآية 9).

و أيضا في مداخلة بعنوان " حماية البيئة في التشريع الإسلامي " أين تعرض الكاتب إلى تعريف المسؤولية الجنائية في الإسلام على أنها شخصية ، أي كل نفس مأخوذة يجرمها و معاقبة بإثمها ، إذ يقول تعالى : " و لا تزر وازرة وزر أخرى " (الإنسان ، الآية 3) ، و قوله تعالى : " كل بما كسب رهين " (يونس ، الآية 108).

أما عن الأحاديث فقد جاءت بنسبة تقارب نسبة الآيات إذ وصلت إلى (92.98 %) بمعدل 53 حديثا نذكر منها ما جاء في مداخلة " حماية البيئة في التشريع الإسلامي " أين استشهد الكاتب بحديث لرسول الله " ص " في معرض حديثه عن إثبات المسؤولية الجنائية

في الإسلام حيث يقول : " عند جمهور الفقهاء باستثناء بعض الحنفية يشترطون أن بين الفعل و المرتكب و النتيجة التي حدثت نسبية فالشخص مسؤول عن النتيجة متى كان من الممكن نسبتها إلى الفعل الذي صدر منه ، و هذا يكون على مستوى الجرائم العامة و منها الجرائم البيئية ، حيث ورد في المحلي قوله : " من شق نهرا فغرق الناس ، أو طرح نارا ، أو هدم بناء ، فقتل ، فإن كان فعل ذلك عامدا ليغرقهم فعليه القود و الديات عن قتل جماعة ، و إن كان شقه لمنفعة أو لغير منفعة و هو لا يدري أنه يصيب به أحد ، فمن هلك فهو قاتل خطأ ، و الديات على عائلته و الكفارات عليه ، كل نفس كفارة ... " .

و عن الصور فقد وردت في الندوة الفكرية " الثقافة البيئية " بمعدل 12 صورة جلها كانت تنتمي لموضوع أو مداخلة واحدة و هي " التلوث اللساني و دلالاته الإجتماعية" و هي عبارة عن صور فوتوغرافية إلتقطت لمجموعة من الكتابات الجدارية لأبنية مختلفة من جداران ثانويات ، متوسطة ، إبتدائية وأحياء سكنية بمدينة القمار و الوادي بولاية الوادي ، و قد صاحب هذه الصورة قراءة لكتابتها مع تحليل لساني إجتماعي لها في نص المداخلة . أما عن الأشكال يوضح الجدول أن عددها إثنين أحدها ينتمي إلى مداخلة " التلوث اللساني و دلالاته الإجتماعية" و هو بمثابة مخطط يعرض نوعا الكتابات الجدارية ، أما الآخر فهو عبارة عن شكل يوضح دور الجماعات المحلية و المساهمة في إستغلال الموارد السياحية و قد جاء في آخر مداخلة بعنوان "السياحة البيئية" .

أما في مجلة " منبر البيئة " يظهر الجدول أن هذه الأخيرة و في نفس الفئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية " حملت ما نسبته (47.61 %) من الآيات القرآنية ، و جاء ذلك على سبيل المثال في مقال بعنوان " الكلوروفيل أو الخضر " حيث يستدل الكاتب " عبد الوهاب شوابكة " في آية قرآنية عن كيفية إنبات النبات إبتداء من سقوط الأمطار و حتى نموها و كيف أصبحت جنات ثمار يانعة ، مركزا على شرح عملية التركيب الضوئي من خلال ما جاء في الآية الكريمة ، إذ يقول تعالى : " و هو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضر ، نخرج منه حبا متراكبا ، و من النحل من طلعتها قنوان دانية و جنات من أعناب و الزيتون و الرمان مشتبهها و غير متشابهه ، أنظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون " (الأنعام، الآية 99) .

و أيضا في مقال بعنوان " حقائق علمية في القران الكريم " أين تعرض صاحبه "زغلول النجار" إلى شرح نفس الآية المذكورة أعلاه بأسلوب علمي دقيق و شرح مفصل و معمق لجميع مراحل عملية الإنبات مقسما الآية الكريمة إلى أربع أجزاء يمثل كل واحدة منها مرحلة من مراحل هذه العملية ، حيث يقول في هذا السياق :

أولا : " الذي أنزل من السماء ماءا " .

ثانيا : " فأخرجنا به نبات كل شيء " .

ثالثا : " فأخرجنا منه خضرا " .

رابعا : " نخرج منه حبا متراكبا " .

و عن الأحاديث فقد استشهد بحديثين للنبي (ص) و بنسبة (66.66 %) , جاء أحدهما في موضوع بعنوان " أسرار علمية في السنة النبوية " ، أين تطرق الكاتب إلى موضوع الوقاية من الطاعون ليكشف سرا علميا في السنة النبوية الشريفة في قوله (ص) : " إذا سمعتم بالطاعون في أرض لا تدخلوها ، و إذا وقع بأرض و أنتم بها فلا تخرجوا منها " متفق عليه .

و في تعليقه عن الموضوع يقول صاحب المقال ، الدراسات في الفترة الأخيرة من العلم كشفت لنا أنه عندما يكون الطاعون منتشرا في مدينة من المدن أو منطقة من المناطق فإن عدد اللذين تظهر عليهم أعراض المرض تتراوح نسبتهم ما بين (10 - 30 %) ، إذا بقي الصحيح في البلدة التي فيها الطاعون فلا خوف عليه لأنه ملقح و عنده مقاومة من جهاز المناعة تدفع المرض ، أما لو خرج من هذه المدينة فإنه يخرج حاملا لهذه الجرثومة فينقل المرض إلى مدينة جديدة و قد ينشأ عن ذلك هلاك الملايين من البشر .

كما تعرض الكاتب في موضوع حول الفرق بين الكلب و القط إلى شرح حديث رسول الله (ص) عن القطط و الذي كان مستثنى دون الكلب في قوله (ص) : " إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم " . رواه الخمسة و قال الترميذي حديث صحيح و صححه البخاري و غيره .

و معناه أن القط حيوان يعد من أطهر الحيوانات من الناحية الطبية إذ لا يحمل من الجراثيم إلا ما يسبب مرضا واحدا ، إذا أصيب به الشخص عمي ، يوجد في برازه و لذلك فقد جبل على دفنه حتى لا تأكله الحيوانات و قد ينتقل إلى الإنسان ، و قد إستثنى الكلب من هذا الحديث كونه يحمل الكثير من الأمراض (50 مرضا طفيليا) جلها يوجد في لعابه .

أما الصور فقد أتت بمعدل (20.58%) أي 7 صور كما هو واضح من خلال الجدول نذكر منها على سبيل المثال ما كان تابعا لموضوع " مدينة ذكية ، إيكولوجية ، مقاومة للكوارث "

و الذي أتى مرفقا ب 3 صور تعرض تصور صاحب المشروع لهذه المدينة الجديدة و التي أتت في شكل " بيت عنكبوت " تعتمد على الأشكال الهندسية المتناظرة و تجسد هذه الصور شكل مشروع هذه المدينة و الذي يشمل البناءات الفردية ، العمارة ، و أخيرا المدينة . من جهتها حملت المجلة شكلا واحدا فقط يمكن أن نصنفه في خانة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية " يتمثل في مقطع من خلية نباتية يوضح البلاستيديات الخضراء المسؤولة عن إنتاج المادة الخضراء في النبات ، و قد جاء هذا الشكل مصاحبا لموضوع " الكلوروفيل أو الخضر " .

أما عن فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة " فقد أتت نسبة المصاحبات المنتمية لها في مصدري الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" و مجلة "منبر البيئة" كما يلي :

بالنسبة للندوة الفكرية سجلت ما نسبته (5.08 %) بالنسبة للآيات نذكر منها ما جاء في محاضرة "البيئة في الإسلام" و في معرض حديث الكاتب عن الإسراف و التبذير استشهد بأكثر من آية من القرآن الكريم و التي نهى فيها سبحانه و تعالى عن الإسراف و ضرورة الإقتصاد في الموارد البيئية نذكر منها قوله تعالى : " و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (الأأنعام ، الآية 141) ، و قوله أيضا : "والذين أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما"(الفرقان ، الآية 67) .

و قوله تعالى في موضوع " التلوث الضوضائي " : " و اقصد في مشيك و اخفض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير "(لقمان ، الآية 18) ، و في الآية الكريمة دعوة إلى إحترام الغير و إحترام البيئة التي يعيش فيها الإنسان .

و عن الأحاديث فقد مثلت بنسبة (7.01 %) نذكر منها ما جاء في نفس المحاضرة أي " البيئة في الإسلام " و تحت عنوان " أخلاق بيئة الأرض " حيث استشهد الكاتب بأكثر من حديث كانت بمثابة توجيه و إرشاد للمحافظة على عناصر البيئة و مكونات نظامها منها قوله (ص) في الغذاء : " غطوا الإناء و أوكوا السقاء " ، و قوله في النظافة : " تنظفوا فإن الإسلام نظيف " و قوله في التشجير : " إذا قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة فإن

إستطاع ألا يقوم حتى يغرسها " و قوله في الماء : "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه" (رواه مسلم) .

أما بالنسبة للمصاحبات المرافقة و المصنفة في فئة "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة" دائما و في مجلة " منبر البيئة " أتت ممثلة بحديث واحد للنبي (ص) في موضوع " الرسالة الخضراء " إذ و في معرض حديث الكاتب عن التوازن البيئي ومسؤولية الإنسان في حمايته و عمارة الأرض و المحافظة على عناصرها و منع تخريبها استشهد بحديث للنبي (ص) في قوله : مر رسول الله (ص) بسعد بن أبي وقاص و هو يتوضأ فقال له : " لا تسرف في الماء ، فقال سعد : و هل في الماء إسراف ؟ ، قال : نعم ، و إن كنت على نهر جار " و في هذا الحديث نهى الرسول (ص) عن الإسراف في المياه و دعا إلى ضرورة المحافظة عليها باعتبارها عنصرا ضروريا لإستمرار الحياة و بقائها على الكون .

و عن الصور المرافقة ، وفي ذات المصدر فقد سجلت أعلى تكرار كما هو واضح من خلال الجدول و بنسبة قدرها (50 %) مما يوضح قوة اعتماد المجلة على الصورة و دلالتها في مجال توعية الجماهير بأهمية البيئة و المحافظة عليها و العمل على حمايتها من خلال صور إرشادية لسلوكيات بيئية سليمة ، و قد جاءت هذه الصور كما يلي :

- مظهرة أنشطة بيئية مختلفة للأطفال كالمشاركة في حملات التنظيف والتشجير .

- إبراز أهمية بعض العناصر البيئية الحية كالماء مثلا من خلال رسم توضيحي كتبت عليه عبارة " لا حياة بلا ماء " و كان ذلك تحت عنوان " البيئي الصغير " .

- كما أظهرت المجلة أيضا مجموعة من الصور التابعة لمقال " أصداء الجمعية " أي جمعية حماية البيئة بمدينة-عين فكرون - و المسؤولة عن إصدار هذه المجلة ، وقد تحدث الكاتب في هذا المقال عن نشاطات الجمعية في إطار المحافظة على البيئة من حملات تشجير و حلقات تشاور بالإضافة إلى خرجات الجمعية المختلفة (الخرجات السياحية ، المعسكرات العلمية) ، وجاءت هذه الصور المرافقة للموضوع موضحة نشاطات ذات الجمعية في إطار السياحة العلمية أو الإستكشافية و التي قادتهم لمدينتي القالة و قالمة ، كما أظهرت أيضا صور لتكريم أعضاء الجمعية .

و عن الأشكال فقد تمثلت في شكل واحد فقط أي بنسبة (50%) و كان تابعا لموضوع " السياحة و البيئة " و هو عبارة عن جدول توضيحي يبين مختلف المصادر الطبيعية و البشرية المسؤولة عن تلوث المناطق السياحية و الأثرية .

مما سبق يتبين لنا من خلال الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة في المصدرين الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" و مجلة "منبر البيئة" و على إختلاف نسبها وحضورها قد أعطت للبيئة حرمة تقيها العبث و التلوث و الإستنزاف , كما نهت عن الإفساد في الأرض و الإسراف في التعامل مع الموارد الطبيعية . من جهة أخرى فإن حماية البيئة قد إستمدت قوتها و تأثيرها من خلال هذه النصوص الشرعية التي دعت إلى إحترام البيئة و العناية بها و من ذلك قاعدة التحليل و التحريم التي نهت عن الفساد في الأرض .

و لذلك فقد دعت هذه الآيات و الأحاديث إلى إستصلاح البيئة و الحفاظ عليها مظهرة خصائصها لتكون محل إهتمام الإنسان و عنايته و ليدرك إرتباطه بها و ضرورة حمايته لها(1), إنطلاقا من هذه الفكرة أن الإنسان السوي هو الذي يدرك دوره في هذا الكون و ما خلق من أجله , مكيف بفطرته مع فطرة هذا الكون و ينسجم مع بيئته التي خلقها الله من أجله فلا يصطدم بها و لا يدخل معها في صراع غير متكافئ(2).

من جهة أخرى فقد أتت هذه الآيات و الأحاديث مرهبة من إتلاف البيئة و إهدارها عبثا ، وقد شرح الإسلام في هذا الصدد الجزاء الأخروي و الدنيوي الذي يحمي البيئة من الفساد و يصونها من التدوير و العبث و حثه على الإعتناء بها ترغيبا و ترهيبا ، فتحريم الإسلام للإفساد بكل مظاهره و الإسراف بكل أنواعه يعد قاعدة لحماية البيئة التي ينطلق منها في المحافظة على فطرة البيئة من مظاهر الفساد التي قد تتعاضم و تؤثر في حياة الناس من كسب الإنسان ،قال تعالى: " **ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس**".(الروم،الآية 41)

(1) رمانى زيد محمد: حرمة البيئة في الإسلام، نقلا عن: envi.maktoobblog.com . بتاريخ: 2009/2/14 . 10:45

(2) عبد المولى محمود: البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ، 2005 . ص 91 .

إذا فالبيئة في الإسلام تتمتع بالحماية التي تحفظ فطرتها و نقاءها و وجودها و نموها و تمكن من الإنتفاع بها دون إضرار أو إفساد هذا من جهة ، و من جهة أخرى فهي تعد أمراً عظيم القدر إذ مؤداها تحقيق عبادة الله تعالى : " و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدوني " و لتحقيق هذه العبادة لا بد من إيجاد البيئة النظيفة الخالية من التلوث المادي و المعنوي خاصة و أن الإسلام يجمع بين البيئتين الروحية و المادية و لتحقيق هذا استلزم توعية الإنسان و إرشاده لمفهوم البيئة و ما تتطلبه من واجبات على الفرد و على الحاكم و بأسلوب سهل ينطلق من فهم صحيح تحقيقاً لأمر الله تعالى : "قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا و من اتبعني"⁽¹⁾.

من هذا المنطلق و الأساس يكون دور الإعلام البيئي المطبوع في التوعية و الدعوة إلى حماية البيئة ، فإذا كان هذا الدور الإعلامي يندرج في أصل عمله على مداخل كثيرة فإن مجتمعنا يزخر و يرتكز على القيم و الأخلاق و التعاليم الإسلامية مما يجعل هذه الركائز مداخل و أدوات فعالة يمكن استغلالها بنجاح لتعزيز السلوك البيئي السليم و غرس الفكر المتكامل على كافة المستويات من خلال وسائل الإعلام المقروءة على اختلافها⁽²⁾.

فلكل مجتمع معادلته الإجتماعية التي يخاطب من خلالها و مجتمعنا يفهم لغة الإستخلاف و الإيمان و العبادة و ابتغاء الأجر ، فإذا استطاع الإعلام البيئي توضيح هذه الرؤية الكلية الإسلامية التي لا تقف عند البعد المادي لطبيعة الأشياء ، بل تنظر و بكل موضوعية نظرة شمولية منطلقة من الغاية الكبرى لخلق الإنسان و الكون⁽³⁾، و بثها في المجتمع فسوف نتجب الآثار المدمرة للبيئة التي تسبب فيها نشاط الحضارة الغربية للكون و الإنسان⁽⁴⁾.

(1) المصري مبروك: دور الإمام في بعث ثقافة البيئة من منظور شرعي، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، جامعة أدرار، مديرية الشؤون الدينية، مديرية البيئة، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر، 2004/05/4، ص154.

(2) - الإعلام البيئي ، نقلا عن: @ khawlahdr10، بتاريخ: 2008/08/5. 15:30.

(3) دباغ محمد: المفهوم الشمولي للبيئة وتطبيقاته في الفكر الإسلامي، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، جامعة أدرار، مديرية الشؤون الدينية، مديرية البيئة، جامعة أدرار، أدرار، 2004/05/4. ص 14.

(4) ملال يونس: فقه التسخير أو المدخل إلى استثمار البيئة من منظور إسلامي، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، جامعة أدرار، مديرية الشؤون الدينية، مديرية البيئة، جامعة أدرار، أدرار، 2004/05/4، ص60، 61.

وعلى هذا الأساس وجب أن تكون المادة الإعلامية البيئية منطلقة من قناعات إسلامية منذ البداية بأهمية توظيف الرسالة في خدمة الدين إنطلاقاً من الرؤية الإسلامية للبيئة التي تجعل الإيمان قريناً للعالم ، و المنهج الديني رائداً للعمل الصناعي و الإقتصادي و حتى للسلوك اليومي ، على أن تكون هذه الرسالة الإعلامية البيئية الموجهة لحماية البيئة و خدمة قضاياها لا تقتصر على تطعيم النصوص المأخوذة أو المقتبسة عن المراجع الغربية ببعض الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة دون رؤية عميقة و منهج ملائم تقوم عليه خاصة و أن حماية البيئة الذي تتناوله قضاياها ليس مفهوماً غريباً على المسلمين أو وافداً إليهم ، بل هو سلوك حرصوا عليه إذ أن حماية البيئة كان أمراً مهماً بالنسبة للمسلمين الأوائل ، و قد تناولت كتب التراث الإسلامي ضرورة الحفاظ على البيئة و المدن من الأخطار ، و كل ما يسبب ضرراً أو أذى من مشكلات البيئة المختلفة (التلوث ، النفايات ، الضوضاء ، الأدخنة ... الخ) .

من هنا وجب أن يكون لدى المحرر الإعلامي إلمام شامل بموقف الإسلام من البيئة و علاقة الإنسان المستخلف في الأرض بما في بيئته من موارد و ثروات وصولاً لتوعية الجمهورو إقناعه و إرشاده للتعامل مع بيئته و حمايتها من منطلق إسلامي ، و لن يكون ذلك إلا من خلال معايشتنا الكاملة لتعاليم الإسلام و إدراكنا جميعاً أنه لا حل لمشكلات البيئة من حولنا إلا بتحكيم شريعة الإسلام ، و يوم أن نصل إلى هذا المستوى من الإدراك فإن قضايا البيئة و التوازن البيئي و حماية البيئة المثارة حالياً لن تكون حجرة عثرة إذا أدرك كل فرد أبعاد مسؤوليته و رغبته و إلتزاماته نحوها فسوف تتعدم أو تتخفف مشكلات البيئة (1).

هذا ومن خلال العرض المفصل للمصاحبات المتمثلة في الصور في كل من الندوة الفكرية " الثقافة البيئية ... الوعي الغائب " ، و مجلة " منبر البيئة " ، و على اختلاف حضورها و انتمائها للفئات المعتمدة في التحليل ، و إن كنا قد سجلنا أكبر حضور لها في مجلة " منبر البيئة " كما هو واضح من خلال الجدول (06) ، و نفسر ذلك بكون الصورة قد أصبحت عنصراً مهماً وبارزاً يتصدر صفحات أي مجلة ، حتى باتت لا تصدر أياً منها حتى ترفق بالصورة كعامل مهم و بارز في الصحافة الحديثة لاسيما البيئية منها ،

(1) حمودة محمد: التوازن البيئي، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، جامعة أدرار، مديرية الشؤون الدينية، مديرية البيئة، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر، 2004/05/4، ص 73.

و قد أصبح عصرنا هذا يسمى ب " عصر حضارة الصور " , و من هنا تظهر و تسيطر لغة بصرية جديدة نتيجة التقدم المذهل في وسائل الإعلام ، فالقارئ في مجال البيئة لم يعد يقنع بأي صحيفة أو كلمة مطبوعة بمجرد قراءتها فقط بل أصبح لزاما وجود الصورة التي تدعم الخبر أو الحدث البيئي ، ليرى هذه الأشياء بأمر عينه ، ومثالنا على ذلك ما جاء في مجلة " منبر البيئة " وفي مقال " مدينة إسلامية ، ايكولوجية ، و مقاومة للكوارث " الذي كان مصحوبا بأكثر من صورة نموذجية لهذه المدينة ، لتقريب و تبسيط المعنى للقارئ ، و جعل الكلام المكتوب أكثر واقعية .

و بحديثنا عن الصور ، تلعب الصورة الفوتوغرافية كنوع من أنواع الصور دورا هاما في نقل الرسالة الإعلامية البيئية ، فالواقع أن العدسة أدق و أبلغ من العين و الكلمات المكتوبة أحيانا لأنها أكثر موضوعية و واقعية أحيانا ، فهي تلتقط ما تراه لحظة الحدث كما هو بتفاصيله و دقته ، أما الإنسان أو الإعلامي فيتأثر قلمه بما يراه لنقل معلومات بيئية أو تفاصيل الحدث البيئي بعوامل كثيرة متداخلة حسب ميوله و انتمائته ، من هنا فان العناصر التي تسجلها عدسة المصور من مكان و حدث و شخصية تجعلنا نتعاش معها واقعا و دلالة ، و بالتالي فان الصورة تستخدم في عملية الإقناع حيث تؤكد الكلام المكتوب كما هو و تصاحبه ، مثالنا على ذلك ما جاء في ندوة " الثقافة البيئية ... الوعي الغائب " و في مداخلة " التلوث اللساني و دلالاته الإجتماعية " و التي كانت مصاحبة بأكثر من صورة فوتوغرافية (12 صورة) عن الكتابات الحائطية في أكثر من مكان بولاية الوادي ، تؤدي وظيفة تدعيميه و توضيحية للكلام المكتوب حول الموضوع المثار ، وتجعله أكثر واقعية .

من جهة أخرى فانه غالبا ما تتجح الصورة في تأكيد معلومات عن حدث بيئي ما تعجز عنه الكلمات المكتوبة ، كالرسم الموضح لظاهرة الاحتباس الحراري في المجلة ، و الذي قد يكون أبلغ في شرح الظاهرة و إيصالها للقارئ و المساعدة على فهمها من الألفاظ المعبرة عنها والتي قد يصعب فهمها من عامة القراء (1) .

إذا فهناك نوع من الإجماع بين القراء و المحررين والناشرين أن أي صحافة مطبوعة بدون صور تكون غير قادرة على الإقناع و إمتاع الناظر إليها ، و بذلك تفقد كثيرا من مؤهلاتها وكفاءتها في الإتصال بالقارئ و التأثير فيه ، من هنا فالعمل الإعلامي المطبوع عامة والصحفي الحديث خاصة أصبح فنا بصريا يعتمد على الصورة و الرسوم التي أصبحت تشكل أكبر نسبة في الأهمية بالنسبة للجريدة أو المجلة ، فقد أصبحت الصورة مادة أساسية من مواد المجلة و لم تعد عنصرا إعلاميا وظيفيا ، و هي خير تعبير عن الأخبار و الأحداث البيئية .

(1) بوسميحة أحمد ، دور الصورة و أهميتها في الصحافة ، نقلا عن [http : // www.foto-master.com](http://www.foto-master.com)

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

أما الحديث عن وظائف الصورة في العمل الإعلامي البيئي فيتمثل في :

أ- **وظيفتها الإخبارية** : الصورة هي أنجح و أهم وسيلة إعلامية ، فبإمكانها أن تعطي المضمون أو الهدف بصورة أسرع من حيث الإطلاع و بصورة أفضل من التعبير اللفظي ، وهي تعطي كذلك لحظات خاصة من لحظات النبأ بشكل بياني مفصل . فالتصوير الفوتوغرافي مثلا للوقائع البيئية على اختلافها (كوارث - شخصيات - مؤتمرات) بدقة متناهية يمكن أن يعطي تفاصيل أكثر دقة من مشاهدة الحدث البيئي الواقع فعلا ، و القارئ الحديث لا يستطيع أن يقتنع بمجرد وصف لفظي لحادث أو لاجتماع أو لموقف بيئي ما ، و إنما أن يرى هذه الأشياء أمام عينه ، و عيون القراء في هذا العصر هي تلك الصور على اختلاف أنماطها و أشكالها .

ب- **وظيفتها السيكولوجية** : ترتبط الصورة ارتباطا وثيقا بسيكولوجية الإنسان ، و تحل له بعض المتطلبات النفسية و العقلية . و يمكن شحن ذاكرة القراء الذين ينتمون إلى النوع البصري و تقويتها بإضافة صورة إلى النص الإعلامي البيئي ، و هنا تسيطر عليه إن لم تكن تمتلكه العقلية المصورة ، فعندما نقرأ نحاول بشكل لا شعوري تصوير الكلمات و العبارات بشكل مقبول عبر شاشات عقولنا .

و كثيرا ما تعجز الكلمات عن إيصال مضمون المقال للقارئ عندما تفتقد لوجود الصورة ، و من أهميتها أنها تشبع حاجة القارئ إلى القراءة و الاطلاع و تؤثر فيه باستغلال اللفظ والصورة ، و كذلك تصنع بعدا آخر على الشخصية التي يستحق أن ينشر عنها في مجال البيئة أو تصورها ، فالشخص الذي يقرأ عنه المرء في هذا المجال (اختراعاته، إسهاماته، كتاباته) يثير لدى القارئ هذا السؤال : ما هو شكله ؟ و كيف يبدو ؟ .

ج- **قيمة جمالية** : للصورة قيمة جمالية من حيث كونها عملا فنيا يستوقف النظر و يبعث الإهتمام في نفس القارئ ، فهي تستطيع أن تجعل الصفحة المطبوعة ذات مظهر مليء بالحيوية و النشاط و التنوع ، و تصبغ عليها جاذبية قد تجعلها قابلة للمطالعة ، و الصورة بهذه الصفة تفيد المطبوع من الناحية التجارية و التسويقية ، لذلك كثير من المطبوعات البيئية تستخدم أكبر مساحة من صفحاتها لأجمل الصور الملفتة و المثيرة للإنتباه و المطالعة (1) .

(1) التجاني أحمد حسن ، أهمية الصورة الفوتوغرافية، نقل عن: [http:// www.foto-master.com](http://www.foto-master.com) ،

و ختاماً يمكن القول أن الصورة على اختلافها لغة عالمية عظيمة الأثر , لذا أصبحت أهميتها في العمل الإعلامي البيئي المطبوع عامة و الصحفي خاصة تستوجب أن نعطيها حقها و عنايتها لأنها تأتي من خلال الواقع و لها خصوصيتها و تفردتها .
وعن الأشكال , فإنه وبالرغم من أنها قد وردت بشكل ضعيف نسبياً وكما هو واضح من خلال الجدول رقم (07) , أي بمعدل شكل واحد فقط في المصدر الأول الندوة الفكرية " الثقافة البيئية..الوعي الغائب" , وشكلين في المصدر الثاني مجلة " منبر البيئة " , فإنها في الموضوعين أدت دوراً أو وظيفة توضيحية إخبارية للكلام المكتوب في المصدرين , كما أنها جاءت لتختصر وتلخص ما كان قد قيل , حيث تقدم المحتوى المكتوب للقارئ بطريقة أسرع من حيث الإطلاع وبشكل قد يكون أفضل للفهم والإستعاب من التعبير اللفظي المفصل والمطول.

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

2- عرض و تحليل و تفسير بيانات التحليل المكمّل :

جدول رقم (07) : مختلف التكرارات و الأوزان النسبية التي حصلت عليها فئتي "توجيه الرأي العام لحماية البيئة و خدمة قضاياها عن طريق التوعية البيئية العلمية والعامّة" من وجهة نظر المبحوثين:
ص : صريح .

المجموع		شكل التناول				فئات التحليل	محور التحليل
		ض		ص			
%	ك	%	ك	%	ك		
17.66	12	% 100	12	/	/	علمية	توجيه الرأي العام لحماية البيئة
82.35	56	94.64	53	5.66	3	عامّة	عن طرق التوعية البيئية
% 100	68						

ص : صريح .

ض : ضمّني .

ك : التكرار .

% : النسبة المئوية .

أجاب المبحوثون و كما هو مبين في الجدول أن هناك دور للإعلام البيئي المطبوع في توعية الجماهير لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية ، و إن كانت أجوبة المبحوثين حول هذا الدور قد تركزت و كما هو واضح على "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامّة" مسجلة ما نسبته (82.35 %) متفوقة بذلك على فئة "توجيه الرأي لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية" و التي حققت ما نسبته 17.64 % من إجابات المبحوثين و هي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بسابقتها ، و عن تفسير المبحوثين لهذا الدور التوعوي العام الذي يقوم به الإعلام البيئي المطبوع في توجيه الجمهور أو الرأي العام لحماية البيئة فقد أفضى الحوار و في الشق المتعلق بوجود دور تحسيبي لهذا الإعلام حول شمولية القضايا البيئية و عالميتها إلى الإقرار بأن هناك دور فعال للإعلام المطبوع في تثقيف الجماهير و تحذيرها من السلوكيات الخاطئة بما يخدم المحافظة على البيئة خاصة

فيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن المشكلات البيئية التي تتخذ في تأثيرها طابعا عالميا كظاهرة الإحتباس الحراري ، طبقة الأوزون كما صرح به أحد الأساتذة .

هذا و عن دوره في دفع أفراد المجتمع إلى تبني أفكار مستحدثة و سلوكيات بيئية سليمة فقد عبر المبحوثون بإمكانية بلوغ الإعلام البيئي المطبوع لهذا الهدف إنطلاقا مما يتميز به الإعلام عموما عن باقي المجالات من سرعة إنتشار و قدرة على التأثير في عقلية الجماهير إذا أحسن إستغلاله و كان متماشيا مع المشكلات البيئية المحلية خاصة و التي تتناسب و تتلاءم مع الحياة اليومية للمواطن .

لكن في الوقت ذاته فإن بلوغ هذا الهدف من قبل الإعلام البيئي المطبوع يواجه تحديا في بلادنا في ظل إنتشار الأمية و التي تقدر ب 24 % من المجتمع الجزائري في آخر إحصائيات ديوان محو الأمية مما يصعب من دوره في حماية البيئة و يجعل تأثيره يتميز بالمحدودية .

أما عن كيفية عمل الإعلام البيئي المطبوع لتكريس مفهوم حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد للأجيال القادمة ، فقد أجمع المبحوثين أن تكريس هذا المفهوم يكون عن طريق توعية جمهور المواطنين بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد إستهلاكها خاصة الموارد الغير متجددة منها مع ضرورة تفعيل و تحديث الإستفادة من تلك الموارد المتجددة و التي تضمن استمرار عملية التنمية و تحفظ في ذات الوقت حق الأجيال القادمة ، من ناحية أخرى فإن تكريس مفهوم حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة يكون بإبراز و تعريف الجمهور بالمخاطر الناجمة عن الإستهلاك الغير رشيد لهذه الموارد في إخلال و ضرب التوازن البيئي من جهة ، و إفشال جهود التنمية من جهة أخرى ، الأمر الذي يقتضي احترافية و تنوعا في أشكال التناول و معالجة الموضوعات البيئية في هذا المجال .

هذا و يعد الإعلام البيئي المطبوع أداة هامة في تعريف الجمهور بمختلف المشاريع التنموية عن طريق متابعتها و إظهار و إعلان نتائجها و إنعكاساتها على البيئة فهو سلاح ذو حدين قد يكون أداة ضاغطة في سحب المشاريع المسيئة للبيئة ، كما قد يكون وسيلة لدعم المشاريع الصديقة للبيئة ، و الذي يستدعي مصداقية و موضوعية المحرر إلى جانب إحترافيته .

و قد صرح أحد المبحوثين و في رده عن ذات الموضوع قائلاً "إن الإعلام البيئي المتخصص و المدعم من طرف الدولة يكون له دور أكثر فعالية في تكريس مفهوم حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة في ظل سياسة ممنهجة ومكرسة لثقافة الدولة أولاً و أخيراً" و بخصوص دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة ، فقد تمحورت أجوبة المبحوثين في أن هذا الأخير يلعب دورا بارزا و مهما في توعية الجماهير و نشر ثقافة بيئية حول مختلف القضايا البيئية ، فهو يعمل على التوعية العلمية الهادفة و القائمة على تهيئة الأرضية لتثبيت مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة ، من جهة أخرى فإنه يعد أداة لمراقبة مدى نجاح الوسائل و المساعي المبذولة في تحقيق محاور حماية البيئة وفق المعايير الصحية و الأمنية المعتمدة لكن في المقابل وكما صرح أحد المبحوثين فإن تشكيل ثقافة بيئية علمية تكون فيها الرسالة الإعلامية الموجهة إلى المجتمع قائمة على المضمون العلمي و ديداكتيكية الطابع ينبغي أن تراعي المتلقي فتتقي من الخطابات الإعلامية ما يفهم و ما يستساغ .

هذا و يعد الإعلام البيئي المطبوع أداة مهمة للفت الإنتباه إلى أسباب و آثار بعض المشكلات البيئية و توعية الجمهور و تعريفهم بكيفية مواجهتها و التصدي لها ، كما يدفع جمهور القراء إلى تبني سلوكيات صديقة بالبيئة عن طريق الإرشاد و النصح و التوجيه و تقليد النماذج الحسنة أحيانا .

من ناحية أخرى فإن الإعلام البيئي المطبوع و كما أدلى به أحد أعضاء الهيئة الإستشارية بمجلة منبر البيئة أنه وسيلة هامة لخلق رأي عام واع اتجاه قضايا البيئة كما أن من شأنه أن يكون وسيلة ضغط للمحافظة على البيئة و محركا أساسيا للجمهور في هذا المجال .

و لأهمية هذا الدور الإعلامي في حماية البيئة فقد أكد مدير البيئة لولاية أم البواقي أن 50 % من الجهود المبذولة لحماية البيئة و مقاومة مشكلاتها و التصدي لها ، يمكن مقاومتها عن طريق التوعية البيئية العلمية الموجهة عن طريق وسائل الإعلام بإختلافها مقروءة ، مسموعة أو مرئية خاصة فيما يتعلق بمشكلات التلوث البيئي بأنواعها باعتبارها من المشكلات البيئية المحورية في بلادنا .

إضافات المبحوثين حول موضوع المقابلة :

من خلال التحليل الكيفي للإجابات التي تم الحصول عليها و المدونة في دليل المقابلة ، تم حصر آراء المبحوثين حول المحاور المحددة في الدراسة ، فقد أشار المبحوثون إلى أن الإعلام البيئي في الجزائر حاجة إجتماعية مؤسساتية لا زال في طور المبادأة مقتصرًا على أحداث بيئية هنا أو هناك من ثنايا الصحف و المجلات ، فكثيرة هي المطبوعات و المنشورات عموما التي تخوض غالبا في عموميات القضايا البيئية بشكل مسطح و مقتصر على نقل ما كتب في الإعلام العربي أو الدولي بلا دراسة و لا تمحيص بالتالي تكون غير قادرة على جعل الإعلام أداة فاعلة مؤثرة و مكونة لخلق رأي عام في المجتمع ، كما قد لا يتعدى دورها أحيانا دورا مناسبتيا ضمن ندوات أو ملتقيات هذا من جهة .

من جهة أخرى فإن أغلب ما ينشر من مواضيع بيئية عادة ما يعود إلى جهود شخصية و جزئية لا تمكن من استيعاب قضايا البيئة في الجزائر و مشكلاتها المختلفة ، ما يؤهل للحد من أخطارها و حمايتها خاصة بالنظر إلى التحديات التي سبق ذكرها و التي يمكن حصرها في العامل البشري و العمل الثقافي و المادي و على مستوى جميع المستويات السياسية ، المدنية الإجتماعية ، المؤسساتية و اللامؤسساتية ، و التي تجعل عمل الإعلاميين البيئيين يشوبه ثغرات كغياب التبادل المعرفي بين المشرفين على الموضوعات البيئية في المنشورات و الخبراء و المهتمين و الجمعيات المعنية الأمر الذي ينتج عنه معالجة سطحية لقضايا البيئة بالإضافة إلى مسألة غياب التنسيق بين وسائل الإعلام المختلفة و غياب بنك معلومات و انعدام أو نقص تأهيل الإعلاميين و رفع كفاءاتهم في مجال البيئة ، لكن في المقابل فإنه و على الرغم من هذه التحديات فهناك جهود تبذل ينبغي الإشادة بها تدل على أن هناك استشعار بأهمية البيئة و المحافظة عليها بدأ يأخذ طابع الإهتمام الإجتماعي و الرسمي و الإعلامي يحتاج لمزيد من الإحترافية و التخصص و الإستمرارية في النشر ليصل إلى بلوغ الهدف .

إذا فالحاجة لإعلام بيئي مطبوع متخصص و تكوين إعلاميين محترفين في هذا المجال تزداد إلحاحا في الجزائر لخلق رأي عام واع بالمخاطر المهددة للبيئة و قادر على ممارسة دور فعال لحماية البيئة و المحافظة عليها إنطلاقا مما تتميز به الكلمة المطبوعة من قدرة على التأثير و توجيه الرأي العام ، و لا يتم ذلك إلا إذا تم تدارك النقائص السالفة الذكر بأن يكون هذا الإعلام محترفا في إنتقائه و تناوله و معالجته لمختلف القضايا البيئية و مشكلاتها

الواضحة و المؤثرة بدءا بالقضايا التي تعكس المشكلات البيئية المحلية ، مع مراعاة شرطي إستمرارية النشر و توفير التوزيع لبلوغ الهدف المنشود ، على أنه ما ينبغي التتويه له أن الجهود الإعلامية و غيرها في مجال حماية البيئة و خدمة قضاياها ينبغي أن تجتمع في أفق واحد و أن تعمل وفق إستراتيجية متكاملة ليكون لها الأثر المطلوب .

من خلال ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى إستنتاج الدور الذي يقوم به الإعلام البيئي من خلال الرسالة الإعلامية البيئية المطبوعة في حماية البيئة ، فإذا كان هذا الإعلام يمثل وجها من أوجه النشاط الإتصالية التي يفترض فيها تزويد الأفراد بكافة الحقائق و الأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة عن القضايا البيئية الطبيعية و البشرية و الموضوعات المتعلقة بها و المشكلات و مجريات الأمور بطريقة موضوعية بدون تحريف بما يؤدي إلى خلق درجة ممكنة من المعرفة و الوعي و الإدراك و الإحاطة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق و المعلومات الصحيحة عن هذه القضايا بما يسهم في تنوير الرأي العام و تثقيفه و توعيته توعية بيئية لحماية البيئة و خدمة قضاياها ، يعني هذا أن الإعلام ليس مجرد عملية لنقل الأخبار و المعلومات حول قضايا البيئة الطبيعية والبشرية على اختلافها و لكنه عملية تتطوي على مجموعة متنوعة من الوظائف كالتوعية ، خلق الدوافع والحوار و النقاش و التربية و النهوض بالثقافة البيئية لحماية للبيئة ، و الذي يلزم على الجهود الإعلامية المبذولة في هذا المجال التأثير الفعلي في عقلية الجمهور و مستويات تفكيره ، خاصة و أن كلمة الإعلام عموما تحنل مكانة عالية في معظم بلدان العالم الثالث ، إذ أنها تجذب أنظار الجمهور إليها لإرتباطها بما يؤثر في حياتهم و من هنا يرتبط الإعلام بتقدم المجتمعات المتخلفة و بالتالي فعلى الجهود الإعلامية الموجهة لحماية البيئة و في مجال الإعلام المطبوع أن تستغل هذه المكانة للإعلام و في هذه الدول لتغيير العقول عن طريق التوعية البيئية السليمة حتى تكون ضمير المجتمع بأجياله المتعاقبة فتقرع ناقوس الخطر للأفراد و الجماعات و الحكومات من أجل الحفاظ على البيئة و تقدم صورة صحيحة للتنمية في نواحي الحياة المختلفة وصولا إلى نهج صحيح للتنمية قابلة للإستمرار و التي تضع في إعتبارها حاجات الجماهير لتكون هذه الأخيرة - الجماهير - المحرك و الدافع الأساسي لها .

هذا و يتلخص دور الإعلام البيئي المطبوع أساسا في تحفيز الجمهور للمشاركة الفعالة في حماية البيئة و رعايتها من خلال دفع الناس إلى العمل الشخصي و تشجيعهم على الحوار و إيصال آرائهم بقوة إلى المسؤولين ، فيكون لهم رأي مسموع يساهم في صنع القرار و هذا يستدعي إقامة حوار تصل من خلاله آراء الناس إلى المسؤولين ، كما يوصل المسؤولين إلى الجمهور إيضاحات عن جدوى التدابير و الإجراءات التي تتخذها الحكومات و الهيئات الرسمية لحماية البيئة ، فالإعلام البيئي يدفع الجمهور إلى الإنخراط في عملية التخطيط و إتخاذ القرار .

من جهة أخرى فان مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي الى تعميم الوعي للحفاظ على موارد الطبيعة ، كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام ، إذا فالإعلام البيئي الناجح ينطلق من الجمهور و يتوجه إليه و يعتمد في إستمراره على النجاح في إستقطاب الجمهور و الحصول على دعمه و التعبير عن انشغالاته .

هذا و يتحدد دور الإعلام خلال مراحل السياسة التي كنا قد تحدثنا عنها فيما سبق و في الشق النظري فيما يلي :

أولا : مرحلة تعيين المشكلات البيئية ، و فيها يتمحور دور الإعلام على وضع قضايا بيئية محددة على جدول الأعمال السياسي ، هنا تلعب الهيئات الأهلية و العلمية دورا أساسيا في التنبيه إلى مشكلات بيئية معينة تؤثر في مجموعات من الناس .

كما يساعد الإعلام في إستقطاب الإنتباه و الدعم لقضايا محددة و إقامة حوار المسؤولين و قادة الرأي .

ثانيا : مرحلة الإتفاق على السياسات البيئية ، و فيها يساعد الإعلام المطبوع و إنطلاقا بما تتميز به الرسالة المطبوعة من فهم أفضل لدوافع السياسات البيئية و خلفياتها ، و يسهل إقرارها رسميا و قبولها شعبيا ، و هو هنا يتوجه إلى صانع القرار و الرأي العام معا .

ثالثا : مرحلة تنفيذ السياسات البيئية ، و فيها يساعد هذا الإعلام على تطوير مواقف شخصية و مجتمعية ملائمة للتعامل مع التدابير البيئية ، و يعمل على إستمرار التزام الناس بهذه المواقف الجديدة ، كما يشرح الإعلام مضامين التشريعات و القوانين المرتبطة بالبيئة و أثرها على الناس المعنيين .

و مما يزيد من فاعلية الإعلام البيئي و يعمق من أثره أن يكون بينه و بين المؤسسات الجماهيرية قنوات للعمل المشترك في خدمة البيئة ، إذ أن للجمعيات الأهلية و المؤسسات

الشبابية و النوادي الرياضية و النقابات العمالية و التنظيمات السياسية دور هام في التوعية و التثقيف الجماعي .

فتعاون الإعلام البيئي مع المؤسسات الجماهيرية في برامجها الخاصة بالبيئة يوسع دائرة الأثر الإيجابي لبرامج البيئة و الحقيقة أن هذه المؤسسات الجماهيرية لا تزال بعيدة عن النهوض بدورها في هذا المجال الهام و الذي يتصل بحياة الناس و صحتهم البدنية و النفسية كأفراد و كجماعات .⁽¹⁾

من جهة أخرى فإنه لا بد و أن تكون هناك أيضا قنوات للعمل المشترك بين الإعلام المطبوع بأشكاله و المؤسسات التعليمية من الحضارة إلى الجامعة لإشاعة الثقافة العلمية و تعميق الوعي بالبيئة الطبيعية و البشرية و علاقة الإنسان بهما مما يتيح المجال للتعاون النافع .⁽²⁾

هذا و ما ينبغي التوكيد عليه في مجال " دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة " أن هذا الدور يتميز عن سائر الوسائل الأخرى كالعلم و القانون و المدرسة و الجامعة و غيرها في ميزتين رئيسيتين و هما :

1- أن وسائل الإعلام تشترك مع كافة وسائل حماية البيئة الأخرى و تتقاطع معها جميعا فعلى صعيد التعليم النظامي في المدارس و الجامعات و الكليات نجد أن وسائل الإعلام المطبوع تؤدي دورا هاما في إنجاح برامج البيئة سواء من خلال استخدام الكتب ، المنشورات ، المطويات ، صحافة الحائط المدرسية أو الجامعية و غير ذلك . أما على صعيد التعليم غير النظامي في الأسرة و دور العبادة و المنظمات غير الحكومية و ما إلى ذلك ، فإن وسائل الإعلام المطبوع توفر قنوات الاتصال الملائمة لأن تصل الرسالة البيئية بفعالية و سرعة .

- إن هذا الإعلام لا يهتم قطاعا معينا من الناس و لا يستهدف فئة عمرية محددة ، شأنه في ذلك كشأن بعض أنواع التربية الغير رسمية⁽³⁾ ، لكن في الوقت ذاته فإن هذا الإعلام البيئي المطبوع بأنواعه يشترط في القيام بدوره بصورة ايجابية و فعالة في إيصال رسالته

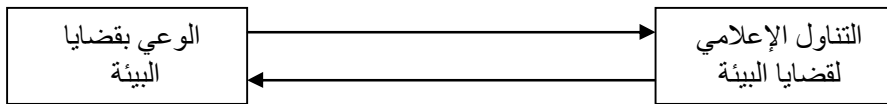
(1) صعب نجيب مرجع سابق ، ص 32 ، 33

(2) حجاب محمد منير : التلوث وحماية البيئة (قضايا البيئة من منظور اسلامي) ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الهرم ، مصر ، 1999 .

(3) السعود راتب ، مرجع سابق ، ص : 257 ، 258 .

الإعلامية الموجهة لحماية البيئة و خدمة قضاياها على تعليم الفئة المتلقية و قدرتها على فك رموز هذه الرسالة , مما يطرح تحديا آخر أمام هذا الإعلام للقيام بدوره في مجال البيئة خاصة في المجتمعات العربية و الجزائر على وجه الخصوص و التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية .

مما تقدم يتبين لنا الدور الرئيسي الذي ينبغي للإعلام البيئي المطبوع القيام به في مجال توجيه الرأي العام لخدمة قضايا البيئة و حمايتها و مواجهة مشكلاتها , و الذي يتمثل أساسا في الإمداد بالمعلومات عن هذه القضايا لتكوين صورة ذهنية ايجابية و رأي عام حول الموضوعات البيئية الطبيعية والبشرية لاسيما الجديدة منها , و توسيع معارف الأفراد و الدور المطلوب منهم للمساهمة في تقليل الآثار السلبية لهذه المشكلات بما يدعم عنصر المشاركة الايجابية عن طريق استثارة حماس الجمهور , و ذلك بتعديل أنماط السلوك و تغييرها في الاتجاه المستهدف بتدعيم الاتجاهات الايجابية لهم وتغيير السلبية منها حيال الحفاظ على سلامة البيئة وحماية مواردها⁽¹⁾, انطلاقا مما تتميز به الكلمة المطبوعة من تأثير ايجابي في هؤلاء الناس الذين يقرعونها لقوتها و شدة تأثيرها و استمرارها , فيتحولون تدريجيا من السلبية إلى الايجابية , و من حالة اللاوعي إلى حالة الوعي (شكل 01) التي قد تصل إلى المشاركة في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن ترفع مستوى البيئة التي يعيشون فيها , أو على الأقل يشكلون عنصرا ضاغطا على أصحاب القرار⁽²⁾ .



شكل رقم (01)

المصدر : أحمد البطريق نسيمه ، مرجع سابق ، ص 332 .

توضح اتجاهات الأسهم في الشكل رقم(01) على أن العلاقة متبادلة بين التناول الإعلامي لقضايا البيئة و الوعي العام بهذه القضايا و خصوصا لدى العاملين بأجهزة الإعلام والذي يؤدي إلى تناول إعلامي جيد لهذه القضايا .

(1) مصطفى هويدا : دور الإعلام البيئي في تنمية الوعي البيئي , ص11,12, نقلا عن: fspi-ahlamontada.net بتاريخ: 2009/12/05 .18:15.

(2) شحاتة حسن احمد : تلوث البيئة : السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها ، مرجع سابق ، ص 154 .

ثانيا: عرض نتائج الدراسة :

1- إستخلاصات عامة :

- حلت مجموعة الفئة الرئيسية الأولى " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة " في المرتبة الأولى و ذلك في مجلة " منبر البيئة " و قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" بينما حلت مجموعة الفئة الرئيسية الثانية " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية" في المرتبة الثانية في ذات المصدرين .

- إن مرتبة الصدارة لمجموعة الفئة الرئيسية الأولى في مجلة " منبر البيئة " و قانون "حماية البيئة" ، لا تعني مطلقة قوتها إذ أن التمركز الأكبر كان حول الفئة الفرعية " مسايرة الإعلام المطبوع لقضايا البيئة البشرية " . جدول رقم (03).

- أن الفئة الرئيسية " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة " حلت في المرتبة الثانية بعد فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية " و التي إحتلت الصدارة في الندوة الفكرية " الثقافة البيئية...الوعي الغائب " .

- أن التوزيع الداخلي للفئات الفرعية المعتمدة في التحليل لم يكن متساويا في المصادر الثلاثة .

- أن الفئات الفرعية المعتمدة في التحليل ، كان جميعها حاضرا بالمصادر الثلاث .

- حلت فئة " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية " في المرتبة الرابعة والأخيرة على مستوى ترتيب الفئات في المصادر الثلاث مجتمعة -شكل رقم05- و كذا على مستوى الندوة الفكرية " الثقافة البيئية...الوعي الغائب " -شكل رقم01- في حين إحتلت المرتبة الثالثة في مجلة " منبر البيئة " -شكل رقم02- و الثانية في قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " -شكل رقم05-.

- حلت فئة " مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " في المرتبة الأولى على مستوى كل مصدر على حدى و على مستوى المصادر الثلاثة مجتمعة - شكل رقم05,03,02,01-.

- حلت فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية " في المرتبة الثانية على مستوى ترتيب الفئات الفرعية في ندوة " الثقافة البيئية...الوعي الغائب " -شكل رقم01- و مجلة" منبر البيئة " -شكل رقم02- و كذا على مستوى ترتيب فئات التحليل في

المصادر الثلاثة مجتمعة -شكل رقم 05-، في حين إحتلت المرتبة الثالثة على مستوى ترتيب الفئات في قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" -شكل رقم 03- .

- حلت فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة " في المرتبة الثالثة على مستوى ترتيب الفئات في المصادر الثلاثة مجتمعة -شكل رقم 05-، و ذات الرتبة حقيقتها هذه الفئة على مستوى ترتيب الفئات في الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب" -شكل رقم 01-، في حين احتلت المركز الرابع و الأخير على مستوى ترتيب الفئات في كل من مجلة " منبر البيئة " -شكل رقم 02- و قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " -شكل رقم 03- .

- إن بعض الفئات كان حضورها ضعيفا كما هو الحال بالنسبة لفئة " مساهمة الإعلام البيئي لقضايا البيئة الطبيعية " في الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " و الذي حقق نسبة (5.41%) -شكل رقم 01-و كذا بالنسبة لفئتي توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية و العامة في قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " -شكل رقم 03- و على الرغم من أهميتها إذ سجلت (5.94%) بالنسبة للتوعية البيئية العلمية و(5.20%) بالنسبة للتوعية البيئية العامة شكل رقم 03-.

- إن فئتي " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية " و " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة " عرفتا حضورا شبه متساو في الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " بنسبة (26.19% ، 24.84%) على الترتيب -شكل رقم 01- و كذا بالنسبة لقانون "حماية البيئة" إذ سجلت (5.94% توعية بيئية علمية ، 5.20% توعية بيئية عامة) -شكل رقم 03- .

- أن فئتين من أصل أربع فئات بالندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " لم ترق إلى متوسط حضور الفئة في هذا المصدر (المتوسط الحسابي 25%) و هما " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية " 05.41% . ، توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة " 24.84% .

- إن ثلاث فئات من أصل أربع بمجلة " منبر البيئة " لم ترق إلى متوسط حضور الفئة (المتوسط الحسابي 25%) و هي : "مساهمة الإعلام البيئي لقضايا البيئة الطبيعية" (22.97%) ، " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية"

(23.87%) و " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية " (14.26 %) .

- أن فئتين من أصل أربع فئات سجلت حضورا دون متوسط حضور الفئة (المتوسط الحسابي 25 %) في قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " و هما : " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية " (5.94 %) و " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة " (5.20 %) .

- أن فئة " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية " سجلت حضورا دون مستوى متوسط الحضور العام (25%) في كل من الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " و مجلة " منبر البيئة " .

- أن فئة " توجيه الرأي العام نحو حماية البيئة عن طريق التوعية العلمية " و كذا فئة " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العامة " سجلتا حضورا دون المتوسط (25 %) في مجلة " منبر البيئة " و كذا قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " - أن فئتي " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " و " توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية العلمية " ظهرتتا ضمن الفئات السائدة في الندوة الفكرية. - أن هناك فئة واحدة ظهرت كفئة سائدة في مجلة " منبر البيئة " و هي " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " .

- أن فئتي " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية " و " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " ظهرتتا كفئتين سائدتين في قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " .

- أن فئة " مساهمة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية " ظهرت كفئة سائدة و محتلة المرتبة الأولى في كل من الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " ، مجلة " منبر البيئة " قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " .

- إن الفئات الفرعية المعتمدة في التحليل كانت ممثلة بفئة واحدة على الأقل ضمن قائمة الفئات السائدة في كل مصدر .

- أن الندوة الفكرية " الثقافة البيئية... الوعي الغائب " حققت مع قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " أكبر ظهور للفئات السائدة بظهور فئتين سائدتين في كل مصدر .

الفصل السادس : عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

- إن هناك فئة واحدة فقط ظهرت كفئة سائدة ضمن المصادر الثلاث ، إذ حققت ما نسبته 44.32 % و محتلة المرتبة الأولى بين فئات التحليل ، متفوقة بذلك على متوسط حضور الفئة (المتوسط الحسابي 25 %) .

- أن هناك ثلاث فئات فرعية من أصل أربع المعتمدة في التحليل لم ترق إلى متوسط حضور الفئات على مستوى المصادر الثلاث (المتوسط الحسابي 25 %) و هي فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة الطبيعية" في المجموعة الرئيسية الأولى (14.32 %) و فئتي المجموعة الرئيسية الثانية : "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية" (21.62 %) و "توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العامة" (19.09 %) .

2- عرض نتائج الدراسة حسب فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى** : " التعرف على ما إذا كان الإعلام البيئي و عن طريق مادته الإعلامية المطبوعة مساهم لمختلف التحولات و التطورات البيئية الطبيعية و البشرية من خلال تغطية الأحداث البيئية و تحليل الوقائع لنقل المعلومة إلى الجمهور و إفادته بمختلف التطورات " .
لقد تم من خلال تحليل المصادر الثلاثة : الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" ، مجلة "منبر البيئة" ، قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" ، التوصل إلى أن هذه المصادر احتوى جميعها على قضايا أو مواضيع بيئية طبيعية و بشرية و هو ما تؤكدته الجداول رقم (02) و (03) .

و إن كنا قد سجلنا بروزا أكبر للمواضيع ذات العلاقة بالبيئة البشرية و في المصادر الثلاثة حيث تظهر النتائج أن فئة "مسايرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة البشرية" كانت أكثر تمثيلا في فئتها الرئيسية المنتمية إليها و حتى بين الفئات الفرعية المعتمدة في التحليل ، فقد حصدت المركز الأول ضمن مجموعتها الرئيسية و ضمن فئات التحليل في كل مصدر (الندوة الفكرية "الثقافة البيئية" مجلة "منبر البيئة" ، قانون "حماية البيئة") كما حققت المرتبة الأولى بين فئات التحليل و على مستوى المصادر الثلاث مجتمعة .

أما عن فئة "مسايرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية" فقد حلت في المرتبة الثانية والأخيرة ضمن مجموعتها الرئيسية و في المصادر الثلاث ، كما سجلت حضورا ضعيفا في ندوة "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" مقارنة بحضور بقية الفئات محتلة المركز الرابع و الأخير بين فئات التحليل ، في حين حلت في المركز الثالث و الثاني في مجلة "منبر البيئة" و قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" على الترتيب ، مسجلة حضورا معتبرا في هذا الأخير أي قانون حماية البيئة .

هذا و قد حلت ذات الفئة في المركز الرابع و الأخير بين فئات التحليل و على مستوى المصادر الثلاثة مجتمعة .

أما عن الشق الثاني من الفرضية و الذي تعرضنا فيه في التحليل إلى طريقة التناول الإعلامي لهذه القضايا الطبيعية و البشرية في المصادر الثلاث المعتمدة في التحليل ، يمكننا أن نخلص إلى نتيجة رئيسية مفادها أن هذا التناول الإعلامي على اختلافه اتسم على العموم بخصائص أساسية هي :

* التركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة محددة الإنتشار التي تخاطب فئة المتخصصين والمعنيين بدراسة المواضيع البيئية بصورة متخصصة ، كما هو الحال مع كثير من محاضرات الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب " ، و إن كنا قد سجلنا تفوق هذا المصدر في مسابرة لقضايا البيئة و توعية الجماهير لحمايتها و خدمة قضاياها المختلفة بالإضافة إلى طريقة التناول و التي تميزت عموماً بالتنظيم و التكامل والأسلوب العلمي .

* التناول الإعلامي أو التغطية الإعلامية الإخبارية المتأثرة أساساً بالمؤثرات و البحوث المعنية بقضايا البيئة إضافة إلى نشر الحوادث التي قد تقع هنا أو هناك و التي ينتج عنها إضرار بالبيئة كما هو الحال مع كثير من مقالات مجلة منبر البيئة و التي تحتاج إلى تخطيط واحترافية أكثر .

* تناول إعلامي يكتفه الغموض و عدم الكفاية و الملائمة في كثير من جوانبه ، و يظهر ذلك خاصة من خلال التشريعات التي عنيت بحماية البيئة في المصدر الثالث " قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " .

مما سبق فقد تم التحقق من هذه الفرضية وتحقيق الهدف بصورة جزئية أي أن الإعلام البيئي المطبوع مسابرة للتحويلات التي تطراً على البيئة الطبيعية و البشرية ، مع اختلاف المواضيع و طريقة التناول و الطرح ما أظهره تحليل النصوص و النتائج المتوصل إليها بصورة أكثر تفصيل من خلال تحليل المصادر الثلاث .

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحقيق هذا الهدف والتحقق من الفرضية الأولى بالإعتماد على فئة التحليل رئيسية " مسابرة الإعلام البيئي المطبوع لقضايا البيئة " و التي تضم فئتين " مسابرة الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية " ، " مسابرة الإعلام لقضايا البيئة البشرية" - الفرضية الثانية : " التحقق مما إذا كان الإعلام البيئي المطبوع يأخذ بعين الإعتبار توجيه الرأي العام أو الجماهير لحماية البيئة و خدمة قضاياها عن طريق التوعية البيئية هدفاً له من خلال مادته الإعلامية المطبوعة "

لقد اتضح من خلال تحليل المصادر الثلاث أن هناك اهتمام مختلف الأبعاد بتوعية الرأي العام لحماية البيئة و خدمة قضاياها من خلال المادة الإعلامية البيئية المطبوعة وهو ما تدعمه معطيات الجداول (04) و (05) ، و التي تعكس حضور " التوعية البيئية " بشقيها في كل مصدر ، و إن كنا نلمس ضعف تمثيل فئتي " توجيه الجمهور لحماية البيئة عن

طريق التوعية البيئية العلمية و العامة " في المصدر الثالث قانون "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " مقارنة بالندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب " وكذا مجلة " منبر البيئة " إذ كان تمثيلهما في هذين المصدرين معتبرا جدا ، ما يعكس اهتماما أكثر بتوعية الجماهير لحماية البيئة فيهما وخاصة في المصدر الأول أي بالندوة الفكرية. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإهتمام بتوعية الرأي العام لحماية البيئة على إختلافه بين المصادر الثلاثة قد تجلى عموما من خلال توضيح المفاهيم و الحقائق و القضايا و المشكلات البيئية و آثارها على حياة الإنسان و تعريفه بدوره و مسؤولياته تجاهها من خلال إرشاده و توجيهه , كل ذلك بهدف تحفيزه و تحقيق الدافعية لديه وصولا للسلوكيات و الأفعال البيئية الإيجابية لحماية البيئة .

بالتالي فقد تم التحقق من الفرضية و تحقيق هذا الهدف من خلال تحليل نصوص المصادر الثلاثة المعنية بالدراسة أيضا من خلال التحليل المكمل الذي عبر فيه المبحوثون في عن هذه النتيجة .

3- عرض نتائج الدراسة حسب الدراسات السابقة :

هناك دور للإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة على إختلاف درجته عن طريق مسانيرة هذا الإعلام البيئي لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية و الأخذ بالتحويلات الطارئة عليها ، و كذا توجيه الجماهير لحماية البيئة و خدمة قضاياها عن طريق توعية الجماهير ما أثبتته تحليل المواضيع البيئية في المصادر الثلاث و دلت عليه الأشكال .

كما دل التحليل على اهتمام قانون " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " بتناول أكبر لقضايا البيئة الطبيعية و البشرية و وضع تشريعات بشأنها متخذا الكلمة المطبوعة وسيطا لإيصال هذه التشريعات ، على حساب توعية الجماهير لحماية البيئة توعية علمية و عامة إذ كان تمثيلها ضعيف جدا مقارنة بسابقتها .

أما الندوة الفكرية "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" فقد كان اهتمامها الأكبر بقضايا البيئة البشرية, و بنحو أقل و لكن بنسبة معتبرة جدا اهتمت بتوجيه الجماهير لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية و العامة . أما عن قضايا البيئة الطبيعية فقد كان حضورها و اهتمامها بها ضعيف جدا .

في حين تركز إهتمام مجلة " منبر البيئة " على مواضيع البيئة البشرية دون إهمال لمواضيع البيئة الطبيعية و التي جاءت بنسبة معتبرة ، كما كان حضور للمواضيع المصنفة في خانتي توجيه الرأي العام لحماية البيئة عن طريق التوعية البيئية العلمية و العامة .

هذا و قد كان تناول الإعلامي في المصادر الثلاثة و كما ذكرنا سابقا مختلفا من حيث المواضيع البيئية المنتقاة و طريقة معالجتها و طرحها - ما أوضحه التحليل - بشكل أكثر تفصيل حيث سجلنا أفضل تناول إعلامي للمصدر الأول "الثقافة البيئية...الوعي الغائب" إذ تميزت مواضيعه على العموم بالتعدد و التناسق و الوضوح نسبيا مقترية أكثر من تحقيق دورها في خلق ثقافة بيئية تسعى لحماية البيئة .

. الدراسة (1) :

تماثلت نتائج هذه الدراسة بخصوص الندوة الفكرية " الثقافة البيئية...الوعي الغائب" مع ما توصل إليه الباحث " رضوان سلامن " في دراسته " الإعلام و البيئة " من حيث القضايا والمواضيع البيئية الأكثر إلحاحا في الجزائر ، حيث يقر أن المشكلات البيئية مسيبتها تتراوح بين الآثار السلبية للتنمية الصناعية و ضعف الوعي البيئي و أغلب المبحوثين على إختلاف أعمارهم و جنسهم و مستواهم الدراسي واعون بهذه المشاكل ما يجعل ندوة "

الثقافة البيئية " أكثر محاكاة للواقع باهتمامها ضمن رسالتها الإعلامية المطبوعة بقضايا البيئة البشرية على إختلافها و الذي يكون الإنسان فيها المسبب الرئيسي للمشكلات البيئية على غرار التنمية الصناعية ما أقره أغلبية المبحوثين في دراسة " الإعلام و البيئة " و مركزا على توعية الجماهير توعية بيئية مدركا لأهمية هذه العملية في تدارك الوضع و حماية البيئة ، مضيفا في ذات السياق و فيما يخص نظرة المبحوثين للبيئة أن هناك تحديات تواجه البيئة في الجزائر عامة ما يستدعي تشريعات قانونية صارمة لإيقاف تدميرها ، و نحن بدورنا نؤكد على أهمية صرامة التشريعات القانونية لحماية البيئة ، ليس هذا فقط بل ضرورة وضوح معالمها وتسهيل الإطلاع عليها من قبل الجماهير عن طريق توسيع نشرها لتكون بمثابة وسيلة للتوعية من جهة ووسيلة ردع من جهة أخرى .

كما تتطابق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة " رضوان سلامن " فيما يخص نظرة المبحوثين لعلاقة الإعلام و البيئة حيث أن أغلب المبحوثين و على إختلاف أعمارهم و جنسهم و مستواهم الدراسي على وعي بعلاقة الإعلام و البيئة و إمكانيات وسائل الإعلام في معالجة القضايا البيئية ، و هو ما تؤكد عليه الدراسة حول أهمية الإعلام المطبوع في تعريف الجمهور بقضايا البيئة الطبيعية و البشرية و العمل على حمايتها من خلال التوعية البيئية لكنها في ذات الوقت تقر بعدم كفاية الإعلام المطبوع الجزائري بكل أشكاله في هذا المجال و أنه بحاجة إلى مزيد من الدعم و الإستمرارية و الإحترافية و توفير النشر .

هذا و تتوافق النتائج مع الدراسة نفسها في ضرورة الإهتمام بمجال التوعية البيئية من خلال وسائل الإعلام خاصة المحلية منها كمجلة " منبر البيئة " مثلا في دراستنا و تسخيرها لخدمة قضايا البيئة خاصة مع تفاقم المشكلات البيئية في الجزائر و هو ما أكد عليه الباحث من خلال دراسته الميدانية عن إذاعة عنابة .

. الدراسة (2) :

من جهة أخرى فإن نتائج هذه الدراسة بخصوص تحليل مواضيع مجلة "منبر البيئة " تتفق مع ما توصل إليه الباحث " عدنان بدوي " في دراسته " المعالجة الصحفية لأحداث الكوارث " دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية إذ توصل إلى نتيجة مفادها أن الخبر الصحفي يحتل المرتبة الأولى و هو السائد في صحف الدراسة من بين الأنماط التحريرية المستخدمة في الصحافة ، و هو ما أثبتته الدراسة التحليلية لمجلة " منبر البيئة " و التي جاء فيها أن التغطية الإخبارية لقضايا البيئة هي السائدة في هذه المجلة .

في حين تختلف النتيجة المتوصل إليها من قبل الباحث بخصوص إعتقاد صحف الدراسة على المحرر الصحفي بنسبة 33.6 % ولم تهتم بوكالات الأنباء و المراسلين مع مجلة " منبر البيئة" و التي اعتمدت في معظم معالجاتها لقضايا البيئة على وسائل الإعلام كشبكة الأنترنت كما هو واضح من خلال فهرسة المقالات أو من خلال تصريح أحد المشرفين على هذه المجلة " بوزراع ياسين " خلال مقابلتنا معه .

4- الإقتراحات :

من أجل تفعيل دور الإعلام البيئي المطبوع ، و استنادا إلى ما تم إبرازه من أهمية قصوى لهذا الدور الإعلامي في حماية البيئة الطبيعية و البشرية ، و خدمة قضاياها المختلفة عن طريق التوعية البيئية الهادفة و التي تعمل على إرشاد الجمهور لتبني قضايا البيئة و المحافظة عليها نخلص إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات تهدف إلى تحسين سوية الإعلام البيئي المكتوب أو المطبوع في الجزائر وهي :

- أن إيجاد المحرر الإعلامي المتخصص تخصصا دقيقا بالبيئة يتطلب وجود مناهج دراسة للإعلام البيئي تتسجم مع الخطة و الإستراتيجية الوطنية للبيئة التي أقرتها وزارة البيئة و تهيئة الإقليم لضمان جهد إعلامي مشترك لتحقيق فعالية اكبر وخدمة أوسع في هذا المجال

- إعداد الدراسات و البحوث الإعلامية المتخصصة ، و المساهمة في تنظيم حملات إعلامية بيئية شاملة للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولوية بالتعاون مع مختلف الجهات الرسمية المعنية بقطاع البيئة مثل (إدارة النفايات ، تلوث الهواء ، الحفاظ على المواقع الأثرية بإعتبارها إرثا مشتركا ، متابعة الخطة الوطنية للصرف الصحي ، نقص المياه ، هدر الطاقة ، وغيرها من المشاكل البيئية الملحة... الخ) .

- التعاون مع الجمعيات غير الحكومية ذات الصلة بالشأن البيئي ، و وضع خطة تعاون مشترك لمواكبة نشاطاتها خصوصا تلك التي تتطلب توعية للعمل الشعبي التطوعي و الإهتمام بالبيئة البشرية المشيدة كالأثار التاريخية و الحضارية و غيرها مما ينبغي الحفاظ عليه .

- تعزيز دور الإعلام البيئي المكتوب و المطبوع ليكون مشاركا على نحو فعال من خلال إجراء استبيان لرأي مختلف شرائح المجتمع المستهدفة بالبرامج و المواضيع الإعلامية البيئية ليكون قريبا منها و ممثلا لاحتياجات الجمهور القارئ .

- تشجيع التواصل بين الإعلاميين البيئيين في مجال الإعلام المكتوب و المطبوع مع الخبراء و المختصين و المهتمين بالشأن البيئي من خلال شبكة وطنية بأسمائهم و عناوينهم و الحصول على آرائهم بصدد المشاكل البيئية المطروحة .

- تشجيع إقامة قواعد معلومات بيئية و إعلامية لاسيما لدى وزارة الإعلام ، و تشجيع إقامة أقسام خاصة للمكتبة البيئية في وسائل الإعلام المطبوعة تتوفر فيها المراجع و الكتب البيئية و المعاجم و المصطلحات و غيرها لتكون مستندا دائم للتجدد لخلفيات المواضيع البيئية .

الفصل السادس :

عرض و تحليل و تفسير البيانات و مناقشة النتائج

- إقامة علاقات مع الخبراء المحليين و الجمعيات المهتمة بالبيئة , و على وسائل الإعلام المكتوب على إختلافها تشجيع المختصين بشؤون البيئة على الكتابة و نشر نتائج بحوثهم , والإعتماد عليها كمادة أساسية لمختلف المواضيع البيئية تربط النظرية بالواقع .
- فتح باب المعلومات لوسائل الإعلام المكتوب لتزويد الإعلاميين بالمعلومات الجديدة والنشاطات المختلفة الخاصة بالشأن البيئي الجزائري , بالإضافة إلى دعم البرامج الإعلامية البيئية , وإقامة جولات إستطلاعية للإعلاميين البيئيين في جميع المدن للتعرف على الواقع البيئي الجزائري والمشاريع التي يتم تنفيذها سنويا و العثرات التي تتعرضها , لتمكينها من المراقبة و النقد و ليس مجرد كتابة ونقل الخبر دون التكلم عن المحتوى .
- إيجاد حلقات تواصل بين الباحثين البيئيين في المراكز العلمية و المحررين في مجال الإعلام المكتوب و المطبوع .
- فتح أبواب مراكز الأبحاث البيئية و المؤسسات البيئية الحكومية و مكنتاتها و مراجعها لوسائل الإعلام المطبوع .
- إيفاد المحررين البيئيين في جميع المهام الداخلية و الخارجية , و يستحسن أن يرافق الإعلاميون البيئيون الوفود الحكومية التي تتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة .
- التنوع و الإستمرارية في معالجة مختلف القضايا البيئية , مع ضرورة توفير الدعم اللازم لنشر المادة الإعلامية و توزيعها بشكل منتظم و متواصل .
- التعاون مع مختلف الجهات العربية و الدولية المعنية بقطاع البيئة من خلال أنشطة ثنائية ومشاركة تضمن توسيع الجهود الإعلامية و تفعيلها و تعزيز دورها في قطاع البيئة بما يخدم الشؤون المحلية للبلاد , والإستفادة من خبراتها الإعلامية في شؤون البيئة وحمايتها .
- التأكيد على ضرورة المصداقية و تقديم الحقائق كاملة , و التعاطي مع قضايا و مشاكل البيئة بموضوعية و حياد تام .
- طبع أعمال الملتقيات و الأيام الدراسية و القوانين و التشريعات الخاصة بالبيئة , و كذا المواضيع المحررة من قبل مختصين و إعلاميين محترفين و توزيعها على أوسع نطاق للإستفادة الجماعية منها .
- العمل على إحداث و تفعيل رابطة للإعلاميين و الكتاب البيئيين أسوة بالدول العربية المجاورة .
- التأكيد على أن خدمة قطاع البيئة ليست مسؤولية الحكومات وحدها و إنما هي مسؤولية مشتركة من قبل الجميع .